Connotations of the "Adjective" and Its Structural Effects

Dr. Mohammed Bin Abdullah Al Malki
masmalki@uqu.edu.sa
Associate Professor
Language, Grammar, and Morphology
Department of Arabic - Al-Leeth University College - Umm Al-Qura University -Saudi Arabia

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v1i143.3750

Abstract

The present research aimed at revealing the connotations given to the adjective by grammarians and tracing its structural effects: specification, clarification, veneration, praise, slander, mercifulness, detailing, generalization, and ambiguity.

This research showed that the adjective in its entirety takes into account factors around the verbal speech like speaker's and addressee's conditions, discourse perspective, and the linguistic context. Also, the paper revealed the effects of the adjective on the linguistic structure by deducing the effects mentioned by grammarians in different references.

This paper limited the effects of each of those connotations of the adjective to the linguistic structure. The effects mainly appeared in grammatical rules of the adjective and in some other grammatical functions, in the construction of the style, and in the multiplicity of its patterns.

Keywords: adjective, connotation, structural effect

دلالات النعت وآثارها التركيبية

د. محمد بن عبدالله بن صويلح المالكي
أستاذ اللغة والنحو والصرف المشارك – قسم اللغة العربية – الكلية الجامعية بالليث – جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية

(مُلَخَّصُ البَحث)

هدف البحث إلى الكشف عن دلالات النعت عند النحويين وتتبُّع آثارها التركيبية، وهي: التخصيص والإيضاح والتعظيم والمدح والذم والترحم والتوكيد والتفصيل والتعميم والإبهام، وأبان البحث عن أنها – في مجملها – تقوم على مراعاة ما يحيط بالحدث الكلامي من حال المخاطَب وحال المتكلِّم وموقف الخطاب والسياق اللغوي ، وكشَف عن آثارها في التركيب اللغوي عن طريق استنباط تلك الآثار التي ورَدت في شذرات متفرقة من مقولات النحويين، وخلص إلى حصر آثار كلِّ دلالة من تلك الدلالات في التركيب اللغوي؛ إذ تبدّت آثارها في أحكام النعت وبعض الوظائف النحوية الأخرى وبناء الأسلوب وتعدُّد أنماطه.

الكلمات المفتاحية: النعت – الدّلالة – الآثار التركيبية.

المقدِّمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فالنحو قائم على الدلالة، والإعراب فرع المعنى كما يقال؛ وقد تبدّت معالم الدلالة في كثير من قضايا النحو وأحكامه، بل إنّ أكثر أبواب النحو مبنيٌّ على المعنى ، والدلالة النحوية هي " الدلالة التي تحصل من خلال العلاقات النحوية بين الكلمات التي تتخذ كلٌّ منها موقعًا معيَّنًا في الجملة حسب قوانين اللغة، حيث كلّ كلمة في التركيب لا بدّ أن يكون لها وظيفة نحوية من خلال موقعها " (مجاهد، د.ت، ص١٩٤)، والنعت أحد الوظائف النحوية التي تتعدّد علاقاتها بتعدد ما يحمله من دلالات، إلا أن اللافت أن كثيرًا من دلالاته ذات أثرٍ في حكم نحويٍّ للتركيب الوصفي أو التركيب اللغوي بوجه عام، ممّا جعل تتبّع تلك الآثار المتفرقة وجمعها وتجليتها باعثًا للبحث، ومن هنا برزت إشكالية البحث وتساؤلاته وفروضه التي يمكن عرضها فيما يأتي:

إشكالية البحث: تعدد دلالات النعت وتناثرها في كتب النحو ، وملاحظة آثارها في التركيب.

أسباب اختيار الموضوع :

يعود سبب اختيار هذا الموضوع إلى أهمية حصر دلالات النعت المؤثرة في التركيب اللغوي وبيان آثارها؛ لكونها متناثرة في كتب النحو سواء في باب النعت أم غيره من أبواب النحو، فضلاً عن أنّ النحويين لا يوضحون أثر الدلالة في التركيب اللغوي حين يذكرون دلالات النعت؛ إذ يهمهم سرد دلالاته في حد النعت غالبًا، ولكنهم حين يعرضون لأحكامه النحوية أو أحكام غيره من الوظائف النحوية يشير بعضهم إلى أثر الدلالة في الحكم ، وهذا يجعل آثار دلالاته متفرقة في شذرات في مقولاتهم، ويُضاف إلى ذلك عدم شيوع الدراسات النحوية التي تُعنى برصد أثر الدلالة في علاقات الكلمة بغيرها في الجملة بعامة ، وأنّه ليست هناك دراسة عُنيت بدراسة آثار دلالات النعت بخاصة.

أهمية الموضوع :

تنبع أهمية هذا الموضوع من وجود آثار لدلالة النعت على التركيب اللغوي متناثرة في كتب النحويين، إذ لم أقف على دراسة واحدة عُنيت بتتبُّع دلالات النعت وحصر آثارها في التركيب اللغوي.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى رصد الجوانب الدلالية للنعت، وآثارها في التركيب سواء في علاقة النعت بمنعوته أم علاقة النعت بغيره من مكونات الجملة، وبيان ما يترتب على أثر هذه الدلالات في التركيب النعتي أو التركيب اللغوي بعامة.

منهج البحث وحدوده:

ينطلق البحث من النظر في مقولات النحويين عن دلالات النعت وعن أحكام النحو وقضاياه ممّا له علاقة بدلالات النعت فيما نقلته لنا كتب النحو واللغة، متخذًا المنهج الوصفي في عرض آرائهم وتعليلاتهم وحججهم في كلّ ما له صلةٌ بدلالات النعت لاستخلاص الأثر التركيبي لها .

اجراءات البحث:

يقوم البحث على تتبُّع دلالات النعت في كتب النحويين وحصرها واستنباط آثارها التركيبية في كلام النحويين عن أحكام النحو وقضاياه سواء في باب النعت أم غيره من أبواب النحو.

تبويب البحث: يتألف البحث من الآتي:

- مقدمة: وقد اشتملت على إشكالية البحث وأسباب اختيار موضوعه وأهميته وأهدافه ومنهجه وحدوده وإجراءاته والدراسات السابقة.
- تمهيد: وقد تناول تبعية النعت بين الشكل والمعنى، ومدخلًا لآثار دلالاته في التركيب.
- المبحث الأول: الدلالة الأصلية للنعت.

- المبحث الثاني :الدلالات الثانوية للنعت .
- خاتمة : واشتملت على أهم نتائج البحث .
- قائمة المصادر والمراجع .

الدراسات السابقة:

ثمّة دراسات عديدة تناولت النعت ، وأشارت بعض منها إلى عدد من دلالات النعت إلا أنها خلت جميعا من رصد آثار دلالات النعت التركيبية ، وأبرز تلك الدراسات ما يأتي :

-التركيب النعتي في العربية ، دراسة في القرآن والشعر ، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد ٢٧، أغسطس ٢٠٠٠م، وقد عدّد فيه دلالات النعت في أقل من صفحة واحدة، وتناول أنماط التركيب النعتي في القرآن الكريم وفي شعر النابغة الذبياني.

-الدلالة البيانية للنعت في القرآن الكريم ، رسالة ماجستير ، للطالبة : سماح أنور آدم محمد ، جامعة شاندي، السودان، ١٤٣٩هـ/٢٠١٧م .

-التركيب النعتي في الفاصلة القرآنية، دراسة للقيم الصوتية والوظائف الدلالية ،عصام عبد المنصف أبو زيد ، مجلة جامعة الطائف – الآداب والتربية، المجلد الثاني، العدد الخامس، جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ/مايو٢٠١١م .

وهاتان الدراستان عرضتا لدلالات النعت بإيجاز شديد من دون إيضاح تلك الدلالات، ولم تتناولا آثارها في التركيب أو طريقة بنائها ، وهو ما نهض به هذا البحث .

التمهيد

تبعية النعت بين الشكل والمعنى:

لعلّ الأنسب أن يكون مهادًا للموضوع تناول تبعية النعت بين الشكل والمعنى؛ لأنّها محطُّ النظر في انشاء العلاقة التركيبية بينه وبين الكلمة التي قبله (المنعوت) التي يترتب عليها ما يفيده النعت من دلالات ؛ فحين تنتظم الكلمة في الجملة العربية تتبوأ مكانها في التركيب اللغوي حاملة معناها النحوي الذي تشكّله وظيفتها في الجملة ، وتتفاعل مع غيرها من مكونات الجملة ، وعندما تكون الكلمة إحدى التوابع النحوية – ومنها النعت – فإنّ علاقة التبعية تنشأ بين التابع والمتبوع ، وقد عبّر سيبويه عن هذه التبعية التي تتخذ من القرينة الإعرابية أمارة عليها بقوله: " باب مَجرى النعتِ على المنعوتِ والشَّريكِ على الشَّريكِ والبَدَلِ على المُبْدِلَ منه وما أشبه ذلك؛ فأمّا النَّعت الذى جرى على المنعوت فقولك: مررتُ برجُلٍ ظَريفٍ قَبْلُ، فصار النعتُ مّجروراً مثلَ المنعوت؛ لأنّهما كالاسم الواحدِ... " (سيبويه، ١٤٠٨هـ، ج١ ص٤٢١) ، ويضيف مشيرًا إلى اتخاذ العلامة الشكلية معيارًا في ربط النعت بمنعوته حتى وإن تعددت النعوت " فإنْ أَطلتَ النعتَ فقلتَ: مررتُ برجل عاقِلٍ كَريمٍ مُسْلمٍ، فأَجْرِه على أوّله" (سيبويه، ١٤٠٨هـ، ج١ ص٤٢٢) ، ويقول ابن السراج محددًا التبعية

الإعرابية معيارًا لمفهوم التابع " هذه توابع الأسماء في إعرابها: التوابع خمسة: التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف"(ابن السراج،١٤١٧ هـ، ج٢ص١٩) ، ومعيار التبعية الإعرابية هذا هو الذي استُمدّ منه مصطلح التوابع (الزمخشري،١٩٩٣م،ص١٤٣،ابن يعيش،١٤٢٢هـ، ج٢ص٢١٨).

وجريان هذه العلاقة الشكلية بين التابع ومتبوعه مبنيةٌ على أساس معنوي بينهما؛ ذلك أن الأساس الذي تقوم عليه وظيفة التوابع بما فيها النعت أنها تكملة للاسم الأول؛ فالنعت – كما يقول النحويون –تحلية للمنعوت (سيبويه، ١٤٠٨هـ، ج٢ص١١، المبرد، د.ت، ج٣ ص١٨٥، ج٣ص٢٧٢ص، ج٣ص٣٤٢ ، ابن يعيش،١٤٢٢هـ، ج٢، ص٢٤٧)، ويقول السهيلي موضّحًا العلاقة الشكلية والمعنوية بين النعت والمنعوت: " حكم النعت أن يكون جارياً على المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه ؛ لأنه هو هو مع زيادة معنى " (السهيلي،١٤١٢هـ، ص١٦٣) ، وهذه الزيادة في المعنى إنما هي تتمّةٌ للمنعوت، وهي مظنة النظر النحوي في كثير من أحكام النعت ، كما أنها محطُّ النظر في دلالاته ووظائفه في سياق الجملة ؛ ولذا كان الحدّ النحوي للنعت منصبًّا عليها؛ يقول الرماني " الصّفة قَول لَهُ بَيَان زَائِد على بَيَان الِاسْم الْجَارِي عَلَيْهِ مُخْتَصّ لَهُ "(الرماني، د.ت، ص ٦٩) ، ويقول ابن الحاجب: " تابع يدل على معنى في متبوعه من غير تقييد "(ابن الحاجب،١٤٠٩هـ ، ج٢ص٥٤٦)، وقد توسّع المتأخرون في تعريفه عن طريق رصد تجليات تلك الزيادة في المعنى وحاولوا استخلاص الدلالات الخاصة به لتكون ضمن مرتكزات الحدّ ، يقول ابن عصفور " النعت عند النحويين عبارة عن اسم أَو ما هو في تقدير اسم، يتبع ما قبله لتخصيص نكرة أَو لإزالة اشتراك عارض في معرفة أَو مدح أَو ذمّ أَو ترحمّ أَو تأكيد، مما يدلّ على حِليَتِه أَو نسبهِ أَو فعلِه أَو خاصّةٍ من خواصّهِ " (ابن عصفور ،١٤٠٠هـ ، ج١ص١٩٣)، وعرّفه ابن مالك بأنه " وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعًا أو تأويلًا، مسوقًا لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذمٍّ أو ترحُّمٍ أو إبهامٍ أو توكيدٍ." (ابن مالك، ١٤١٠هـ،ج٣ص٣٠٦)، وقد نبّه ابن مالك إلى أن حدّ النعت مكتملٌ دون تشقيق دلالاته؛ فقال: " ولو اقتصرت في الحد على (وضعًا أو تأويلًا) لكمل بهما، ولكن الحاجة داعية إلى زيادة بيان بذكر المعاني المستفادة بالنعت، فذكرتها متصلة بالحد" (ابن مالك،١٤١٠هـ، ج٣ص٣٠٦) ، كما تجدر الإشارة إلى أن تلك الزيادة في المعنى لها علاقة وثيقة بالمتبوع ، وتلك العلاقة هي ما تخرج غيره من التوابع كالبيان والتوكيد؛ " وذلك أنهما شاركا النعت في إتمام ما سبق؛ لأن الثلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله، إلا أن النعت يُوصِّل إلى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت أو متعلقة، والتوكيد وعطف البيان ليسا كذلك " (المرادي، ١٤٢٢هـ، ج٢ص٩٤٧).

وهذه الدلالات التي توسّع النحويون في تعدادها يمكن عزو الحاجة فيها إلى حاجة المخاطب إلى تمام معنى الموصوف لعدم اكتماله في ذهنه؛ يقول الشاطبي موضحًا مراد ابن مالك: " وقوله: (مُتِمٌّ ما سَبَقْ) يعني أنه يُتمُّ معنى الاسم السابق بالنِّسْبة إلى فهمٍ لا بالنسبة إلى نفس الاسم؛ لأن الاسم في نفسه تامُّ الدلالة على معناه وَضْعاً، وإنما التفاوتُ في تمام الدلالة وعدمِ ذلك بالنسبة إلى فهم السامع، فقد يكون الاسم السابق بالنسبة إليه تامَّ الدلالة، أي معروفاً عنده، وقد يكون ناقص الدلالة، أي مبهَماً عنده ، فإذا قلت: مررتُ بزيدٍ، فإن كان (زيدٌ) معروفاً عند السامع فقد تَمَّ، وإن كان غيرَ معروف عنده فهو ناقص حتى تقول: الخياطِ، أو النجارِ، أو القرشيّ، فَيتَمّ ذلك عند السامع، وقد يحتاج إلى أكثر من نعت واحد، وحينئذٍ يتم"(الشاطبي، ١٤٢٨ هـ، ج٤ ص٦١١) ، وقد أشار سيبويه – قبلُ – إلى بقوله " ألا ترى أنّ قولَك مررتُ بزيدٍ الأَحمرِ كقولك مررتُ بزيد، وذلك أنكّ لو احتجتَ إلى أن تَنعت فقلتَ: مررتُ بزيد وأنت تريد الأحمرَ وهو لا يُعْرَفُ حتّى تقول الأَحمر، لم يكن تَمَّ الاسم ..." (سيبويه،١٤٠٨هـ،ج١ص٨٨)؛ ولذا نبّه النحويون إلى أن بعض الأصناف اللغوية لا تحتاج إلى نعت استنادًا إلى كونها واضحة في ذهن المخاطب؛ فـ" المضمر لا يكون موصوفًا، من قِبل أنك إنما تضمِر حين ترى أن المحدَّث قد عرف مَن تعنى "(سيبويه، ١٤٠٨هـ، ج٢ ص١١، وينظر: المبرد، د.ت ،ج٤ص٢٨٤) فاستعمال الضمائر مبني على المعرفة بها " لأنها لا تكون إلا بعد معرفة لا يشوبها لبس "(المبرد، د.ت ، ج٤ص٢٨١) و" إذا أضمرت فقد عرفت فَلم تحتج إِلَى الْوَصْف"(ابن جني ،١٤٠٥هـ، ص٨٢)؛ فالوظيفة الأساسية له إذن وظيفة تداولية تخضع لحاجة المخاطب إلى إيصال المعنى إليه كاملًا من دون لبس.

آثار دلالات النعت التركيبية

يمكن القول إن آثار دلالات النعت على التركيب تنقسم قسمين آثار شكلية ، وآثار معنوية، وهذا التقسيم إنما يكون على مستوى التنظير، وإلا فلا يمكن الفصل بينهما على مستوى التحليل، فكل منهما مترتب على الآخر ويتصل منه بسبب ، والأثر الشكلي العام لدلالة النعت هو إطالة بناء الجملة ؛ فالتوابع – ومنها النعت – " عناصر غير إسنادية يتمُّ بها إطالة عنصر إسنادي أو غير إسنادي في الجملة "(حماسة،١٩٩١م ، ص٦)، وأمّا الأثر المعنوي العام لدلالة النعت فهو تتميم معنى المنعوت، وقد يكون إتمامه للمعنى شرطًا لاكتمال معنى الجملة كما في الخبر الموطّئ للنعت؛ إذ لا يكتمل معنى الإسناد إلا بوجود النعت مع الخبر؛ فـ" قد يتمِّمُ النعتُ الفائدةَ الأساسيةَ بالاشتراك مع الخبر، مع أن الأصل في الخبر أنْ يتمِّمَ هذه الفائدةَ وحدَهُ ، لكنه في بعض الأحيان لا يُتمِّمُها إلا بمساعدة لفظ آخر كالنعت؛ كقوله تعالى يخاطب المعارضين: {بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ}، أي: ظالمون"(عباس

حسن، د.ت،ج٣ص٤٤٠) ، وهو بذلك وسيلة من وسائل تماسك النص؛ إذ يستلزم النص اكتمال العلاقة الدلالية بين النعت ومنعوته التي تنعقد بها فائدة الكلام، وأنّ استمرار العلاقة الدلالية بين المنعوت والنعت – بعامة – تثري المعنى الدلالي للجملة؛ فـ" النعت يُخْرِج المنعوتَ من نوع إلى نوع أخصَّ منه "(ابن يعيش،١٤٢٢هـ، ج٢ص٢٤٤) فضلًا عن أن مظاهر المطابقة بين النعت ومنعوته في الإعراب والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والعدد مظهر من مظاهر الاتساق، التي تسهم في التماسك النصيّ أيضًا ، وهذه التتمّة للمنعوت إنّما هي بيانٌ له، وقد تقرّر لها من حيث كانت بيانًا للمنعوت عدد من الشروط للكلمة التي تؤدي هذه الوظيفة، فمن ذلك أنّه لا يُنعت بالعلم؛ " لأن النعت تحلية وليست الأسماء الأعلام مما يحلى بها "(المبرد، د.ت،ج٤ص٢٢٢) كما لا يُنعت بالضمير " لأنه ليس بتحلية ولا نسب "(المبرد، د.ت،ج٤ص٢٨٤)؛ ولذا لا يؤدي العلم أو الضمير وظيفة البيان المتمم للمنعوت، وقد دقّق النحويون النظر في هذه الوظيفة الأساسية التي يقوم بها النعت ؛ فإذا هي لا تخرج عن جملةٍ من المظاهر ؛ يقول ابن السراج " والصفة: كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ، وهي تنقسم على خمسة أقسام:

القسم الأول: حلية للموصوف تكون فيه أو في شيء من سببه.

الثاني: فعلٌ للموصوف يكون به فاعلًا هو أو شيء من سببهِ.

الثالث: وصفٌ ليس بعمل ولا بحليةٍ.

الرابع: وصفٌ ينسبُ إلى أبٍ أو بلدة أو صناعة أو ضرب من الضروبِ.

الخامس: الوصفُ بـ(ذي) التي في معنى صاحبٍ لا بـ(ذو) التي في معنى (الذي) "(ابن السراج،١٤١٧هـ، ج٢ص٢٣-٢٤)، وهذه الوظيفة البيانية أُسّست عليها حاجة النكرة أو المعرفة إلى الوصف ؛ فالنكرة أولى بالبيان تحقيقًا لمقصد الإفادة ، ولذا كان الأصل فيها أن تحتاج إلى ما يقوم بهذه الوظيفة البيانية ، والمعرفة لا تحتاج إلى بيان بحسب الأصل؛ يقول ابن الوراق في ذلك: " الأصل ألا تُوصف المعارف؛ لأنها وضعت في أوَّل أحوالها تدلُّ على شخص بعينه لا يشاركه فيه غيره، وذلك أنهم سمَّوا الشخص زيدًا، على تقدير أنه ليس في العالم قد سُمِّيَ بزيدٍ سواه، ثم التسمية للآخر على هذه النية، فلما كانت الأشخاص أكثر من الأسماء، اشترك في الاسم الواحد جماعة، فإن قال القائل: جاءني زيد، فخاف ألا يعرف المخاطَبُ زيدًا الذي بعينه، لاشتراك جماعة فيه بينه بالنعت، فصارت نعوت المعارف دواخل عليها، إذ أشبهت النكرة من هذا الوجه ، أما النكرة: فالأصل فيها أن تنعت؛ لأن الغرض من النعت تخصيص المنعوت، فلما كانت النكرات مجهولة، احتاجت إلى التخصيص " (ابن الوراق، ١٤٢٠هـ، ص٣٨٠) .

وقد عُني النحويون بإنعام النظر في هذه التتمة للمنعوت التي تؤدي وظيفة البيان وحاولوا رصد دلالاتها بحسب السياقات التي ترد فيها فـ "الوظيفة الدلالية للنعت وظيفة سياقية، بمعنى أن لكل تركيب خصوصيته ودلالته التي هي محصِّلة تحليل العناصر السياقية المتنوعة المتشابكة، ومِن ثَمَّ فإنَّ تحديد الوظيفة الدلالية أمر مرهون بالسياق بعناصره المتنوعة ، ومع ذلك فإنَّ هناك أصولًا عامةً لحظها النحاة وجمعوها؛ هذه الأصول تُحدِّدُ الدور الدلالي للنعت في نقاط أهمُّها : التوضيح ....." (خضر، ٢٠٠٠م ، ص٦٧)، وهذه الدلالات التي يحملها النعت تُعَدُّ من مكوِّنات النظام النحوي للُّغة ؛ّ إذ يعدُّ من مكوِّناته كما يرى تمّام حسان " مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة، وتكون قرائن معنوية عليها، حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها ، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية " (تمام حسان،١٤٢٧هـ، ص ٣٧).

ويمكن تقسيم دلالات النعت إلى دلالة أصلية وأخرى ثانوية ؛ نظرًا لكون الدلالة الأصلية غالبة في تراكيب النعت وهي تشكِّل وظيفته الأساسية في التركيب ، والدلالة الأصلية له نوعان ، وهما : التخصيص والإيضاح، وأمّا الدلالات الثانوية فهي مستفادة من سياقات خاصة ، وقد أشار عدد من النحويين (الزمخشري،١٩٩٣م، ص١٤٩ ، ابن الأنباري ، ١٤٢٠هـ، ٢١٤، ابن الحاجب ،٢٠١٠م، ص٢٩ ، المرادي ، ١٤٢٢هـ، ،ج٢ص٩٤٧) إلى أن دلالتي التخصيص والإيضاح هما الأصل ، يقول الأزهري " الأصل في النعت أن يكون للإيضاح أو للتخصيص، وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العرض مجازًا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له" (الأزهري،١٤٢١هـ، ج٢ص١٠٩) ، وقد حصر النحويون من الدلالات الثانوية أنواعًا كثيرة ، وهي : التعظيم ، والمدح ، والذمّ ، والترحم ، والتوكيد، والتفصيل، والتعميم، والإبهام وهذه الدلالات لها آثر في عقد العلاقات التركيبية، ونتناول فيما يأتي دلالات النعت وآثارها التركيبية في مبحثين ، يتناول الأول منهما : الدلالة الأصلية للنعت، ويتناول المبحث الآخر دلالاته الثانوية .

المبحث الأول: الدلالة الأصلية للنعت:

وهما – على التفصيل – دلالتان: التخصيص للنكرة ، والإيضاح للمعرفة، وفيما يأتي الحديث عنهما وآثارهما في التركيب .

أ- دلالة التخصيص: ويكون بنعت النكرة ، والتخصيص كما يقول أبو هلال العسكري:" ما دلَّ على أن المراد بالكلمة بعض ما تناولته دون بعض "(العسكري، د.ت،ص١١٩-١٢٠)، وقد عرّفه أبو البقاء الكفوي بأنه " إخراج الاسم من نوع إلى نوع أخصَّ منه "(الكفوي، د.ت، ص٥٤٥)، وذكر ناظر الجيش أنَّ "المراد به تمييزُ الكلمة الشائعة في جنسها بما يخرجها عن الشياع ويدخلها في حيِّزِ المفهومات المفيدة "(ناظر الجيش، ١٤٢٨هـ ، ج٧ص٣٣١٢)،

ويقول الرضي موضِحًا معناه في الاصطلاح النحوي " معنى التخصيص في اصطلاحهم: تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، وذلك أنَّ (رجل) في قولك: جاءني رجلٌ صالحٌ، كان بوضع الواضع محتملًا لكلِّ فرد من أفراد هذا النوع، فلما قلتَ: صالح، قلّلْتَ الاشتراك والاحتمال "(الرضي،١٣٩٥هـ،ج٢ص٢٨٧) ، وقيل: "رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع، فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة "(الأزهري،١٤٢١ هـ، ج٢ص١٠٨)، وهذه التعريفات تؤول إلى معنى واحد، وهو تقليل شياع النكرة حتى تكون ذات فائدة في الكلام، والنكرة تحتاج إلى ما يبيّنها، ويتحقق للنعت النكرة بهذه الدلالة وظيفتها الإبلاغية؛ ويوضّح سيبويه مفهوم التخصيص؛ فيقول " فأما النَّعت الذى جرى على المنعوت فقولك: مررتُ برجُلٍ ظَريفٍ قَبْلُ، فصار النعتُ مّجروراً مثلَ المنعوت؛ لأنّهما كالاسم الواحدِ، وإنما صارا كالاسم الواحد من قِبَلِ أنَّك لم تُرِدِ الواحدَ من الرجال الَّذين كلُّ واحدٍ منهم رجُلٌ، ولكنَّك أردت الواحدَ من الرجال الَّذين كلُّ واحد منهم رجُلٌ ظريفٌ، فهو نكرةٌ، وإنَّما كان نكرةً؛ لأنه من أُمّةٍ كلُّها له مثلُ اسمه ، وذلك أَنَّ الرجالَ كلُّ واحدٍ منهم رجلٌ، والرِّجالُ الظرفاءُ كلُّ واحد منهم رجلٌ ظريفٌ، فاسمُه يَخِلطه بأُمّته حتَّى لا يُعْرَفَ منها، فإِنْ أَطلتَ النعتَ فقلتَ: مررتُ برجل عاقِلٍ كَريمٍ مُسْلمٍ، فأَجْرِه على أوّله" (سيبويه، ١٤٠٨هـ، ج١ص٤٢٢) وهذه الدلالة لم تكن مجرد ملحظٍ في المعنى دون أن يكون لها أثر في التركيب ، فقد كانت لها آثار متعددة نلمسها في شروط عدد من قواعد النحو وعلله الموجبة لتلك الشروط ، فكانت سببًا لعقد العلاقات التركيبية بين الكلم وسببًا لأحكام الوجوب أو الجواز النحوي ونحو ذلك ممّا تتراءى فيه دلالة التخصيص خلف مقولات النحويين وأحكامهم في تحليل تراكيب اللغة ليس في باب النعت فحسب بل في كثير من أبواب النحو، ثم يحاول البحث رصد تلك الآثار، ولعلّ أبرز آثار دلالة التخصيص التركيبية ما يأتي :

– صحة انعقاد علاقة الوصف بين النكرة والنكرة ، وامتناع انعقادها بين النكرة والمعرفة؛ " لأنّ كلّ واحد منهما ضدٌّ صاحبه ؛لأن النكرة شائعة والمعرفة مخصوصة والصفة في المعنى هي الموصوف، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعًا مخصوصًا في حال واحدة " (ابن الأنباري، ١٤٠٧هـ، ج٢ص٣٧٢) ، وذلك يمنع النكرة أو المعرفة من القيام بوظيفتها في التركيب؛ يقول الصيمري " ولا تُوصَف المعرفة بالنكرة ؛ لأنَّ الصفة لإزالة الاشتراك العارض، والنكرة لا تزيل الاشتراك العارض؛ فبطل أن توصَف المعرفة بالنكرة ، ولا توصَف النكرة بالمعرفة ؛ لأن المعرفة أحقُّ بالتقديم، ولا يجوز – مع أنها أحقُّ بالتقديم – أن تكون تابعة للنكرة "(الصيمري،١٤٠٢هـ،ج١ص١٦٩).

–تسويغ الابتداء بالنكرة المخصصة بالوصف ، نحو :رجل كريم عندنا؛ " لأنهم قصدوا إلى أن يكون المحكوم عليه معروفًا أو مقرَّبًا من المعروف بوجهٍ من وجوه التخصيصات" ابن

الحاجب، ١٤٠٩هـ،ج٢ص٥٧٣) ، والوصف بالنكرة أحد مجاري التخصيص، ومُسوِّغات الابتداء بالنكرة " راجعةٌ إلى شيئين: التخصيص والتعميم"(المرادي، ١٤٢٢هـ، ج١ص٤٨١).

-منح المبتدأ النكرة الموصوفة حرية الرتبة؛ فيجوز تأخيره عن الخبر، نحو : حاضرٌ رجلٌ صالحٌ " فإن القرينة اللفظية – وهي الصفة – قاضيةٌ على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدّمَتْ أو تأخّرتْ")الأزهري،١٤٢١هـ، ج١ص٢١٤)

-تسويغ نيابة المصدر النكرة عن الفاعل؛ إذ يُشترط فيه التخصيص بوصفٍ أو إضافة؛ فـ" إذا قلت: ضُرِبَ ضرْبٌ، احتجت إلى أن تقول: حسن أو قوي أو ما أشبهه؛ والسرُّ فيه أنَّ قولك: ضربٌ، يفيد حصول ضرب، فإذا ذكرت ضرباً مطلقاً لم تكن أتيت بأمرٍ زائدٍ على ما دلَّ عليه الفعل، فكأنك أسندْتَ الشيء إلى نفسه من غير تعدُّد ، وإذا وصفْتَهُ فقد ذكرْتَ ما لا يدلُّ عليه الفعل، فحصلتْ فائدة الإسناد " (ابن الحاجب، ١٤٠٩هـ،ج١ص٢٣٦-٢٣٧)؛ فدلالة التخصيص المستفادة من هذا النعت سوّغت نيابة المصدر النكرة عن الفاعل .

-تسويغ نيابة الظرف عن الفاعل؛ فظرف الزمان أو المكان لا ينوبان عن الفاعل إن لم يكونا مختصين بوصف أو بإضافة ؛ " فإن قُيِّدا بوصفٍ مثلا جاز نيابتهما نحو: جُلِسَ مكانٌ حسنٌ، وصِيمَ زمانٌ طويلٌ ؛ لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف؛ لأن الفعل لا يدل على خصوصية الوصف" (الأزهري،١٤٢١هـ،ج١ص٤٢٨) ، فدلالة التخصيص سّوغت نيابة الظرف عن الفاعل كما سوّغت نيابة المصدر النكرة عنه .

-تسويغ مجيء النكرة مخصوصةً بالمدح أو الذم فـ"مِنْ حقِّ المخصوص بالمدح والذمِّ أن يكون معرفةً أو مقاربًا لها بالتخصيص، نحو : نعم الفتى رجلٌ من بني فلان، ونعم العملُ طاعةٌ وقولٌ معروف"(ابن مالك، ١٤١٠هـ، ج٣ص١٨).

-منعُ وصفِ فاعل (نعم أو بئس) المحلَّى بأل بالصفة المخصصة عند جمهور النحويين (ابن السراج،١٤١٧هـ، ج١ص١٢٠، المرادي، ١٤٢٢هـ، ج٢ص٩١١، ابن هشام،١٩٨٥م، ص ٧٦٥ ، السيوطي، ج٣ص٢٩) من جهة كون الفاعل دالاً على العموم ؛ لحصول التنافي بين دلالة الصفة على التخصيص ودلالة (أل) الجنسية في فاعل (نعم أو بئس) على الاستغراق والعموم؛ يقول ابن مالك موضحًا علة التنافي ومشيرًا إلى إمكان استساغة الوصف إن أُوّلت دلالته بالبيان: " وأمّا النعت فلا ينبغي أن يُمنع على الإطلاق، بل يُمنع إذا قُصِد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأن تخصيصه حينئذ منافٍ لذلك القصد، وأما إذا تُؤوّل بالجامع لإكمال الخصال فلا مانع من نعته حينئذٍ، لإمكان أن يُنوى في النعت ما نُوِي في المنعوت. وعلى هذا يُحمل قول الشاعر:

نعم الفتى المُرّي أنت إذا هُمُ حضروا لدى الحُجراتِ نارَ الموقِدِ

شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلم الشنتمري ، تحقيق: فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط٣، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م : ٢٣٣

(البيت لزهير بن أبي سلمى، أبي سلمى ،١٤٠٠هـ، ص٢٣٣) (ابن مالك ،١٤١٠هـ، ج٣ص١٠) على أنه ردّه الرضي؛ لأنه كما يقول "الإبهام مع مثل هذا التخصيص باق، إذ المخصوص لايُعيّن؛ فهو كقوله تعالى :ۚوَلَا تَنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤۡمِنَّۚ البقرة : من الآية 221 (الرضي،١٣٩٥هـ، ج٤ص٢٥٢) والآية من قوله تعالى وَلَا تُنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤۡمِنُواْۚ (وعندئذٍ لا أثر لدلالة النعت في الحكم النحوي، وثمرة الخلاف أنه يؤخذ منه في كلا الحالين أثر دلالة النعت في منع وصف فاعل (نعم وبئس) المبهم بعدِّه دالاً على التخصيص عند المانعين، وأثر دلالة النعت في تجويز هذا الوصف بتأوُّل الفاعل بأن يكون جامعًا لإكمال الصفات أي دالاً على الاستغراق، والنعت دالًا على الإيضاح عند من يمنع وصفه بالصفة المخصصة (الصبان،١٤١٧هـ ،ج٢ص ٤٤)

-أنه إذا كان النعت المتعدِّد لمجرّد التخصيص لم يجز قطعه حفاظًا على هذه الدلالة إلا إذا استُعملت الواو للدلالة على لصوق الصفة بالموصوف ؛ يقول الرضي في معرض تعداد شروط جواز القطع: " وألّا يكون النعت الثاني أيضًا لمجرد التخصيص ؛ لأنه إذا احتاجت النكرة إلى ألفِ نعتٍ لتخصيصها لم يجُز القطع ؛ إذ لا قطع مع الحاجة، والأعرف مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل، إذ ظاهر النكرة محتاج إلى الوصف، فأُكّد القطع بحرف هو نص في القطع، أعني الواو، قال:

ويَأوِيْ إلى نِسوةٍ عُطَّلٍ وشُعثًا مراضيعَ مثلَ السَّعالي"

(البيت لأمية بن أبي عائذ ؛ الهذليين ،١٣٨٥هـ،ج٢ص١٨٤) (الرضي،١٣٩٥هـ، ج٢ص٣٢٢-٣٢٣)

-عدم جواز قطع الصفة الدالة على التخصيص في النعت الملازم لمنعوته ، مثل: الشعرى العبور، والجماء الغفير (ابن مالك،١٤١٠هـ،ج٣ص ٣١٨، المرادي ، ١٤٢٢هـ، ج٢ص٩٦٣، الأزهري،١٤٢١هـ، ج٢ص١٢٣)؛ إذ يبدو أن دلالة التخصيص -والحالة هذه- بلغت حدّ التلازم اللفظي بين الكلمتين فيغلب عدم انفكاكهما، وأنّ هذا التلازم بينهما المترتب على قوة دلالة وعدم استغناء الموصوف عن الصفة منع الفصل بينهما "فلو قلت: الشعرى طلعت العبور ، لم يجز" (ابن مالك،١٤١٠هـ،ج٣ص٢٨٧).

-جواز ذكر المبتدأ أو الفعل للنعت المقطوع إن كان دالًّا على التخصيص، نحو : مررت برجل فقيهٍ شاعر، فيجوز قطع النعت الثاني (شاعر) رفعًا خبرًا لمبتدأ جائز الحذف، ونصبًا بتقدير: (أعني)؛ إذ ذكر النحويون أنه يجب الحذف إنْ كان لمجرَّد مدح، أو ذمٍّ، أو ترحُّم (ينظر: ابن هشام ،د.ت،ج٣ص٢٨٦، السيوطي ، ١٤١٣هـ،ج٥ص١٨٠) .

-وصف مجرور (رُبَّ) بالنكرة ؛ وفاءً بحاجتها إلى صفة تقوّي معنى التقليل عن طريق تخصيصها؛ "لأن المراد منها التقليل ، والموصوف أقلُّ مما ليس بموصوف؛ فوصفت لذلك، واشتراط الوصف بها هو اختيار المبرد وكثير من المحققين "(العلائي، ١٤١٠هـ ، ص٢٦١).

-اشتراط أن يكون المتعجَّب منه معرفة أو نكرة مخصَّصة، والنكرة المخصَّصة نحو : ما أسعد رجلًا اتقى الله، ودلالة التخصيص هنا تعين على أداء المعنى؛ لأن المتعجّب منه مخبرٌ عنه في المعنى (ينظر: ابن مالك،١٤١٤هـ،ج٣ص٣٦، السيوطي،١٤١٣هـ، ج٥ ص٥٩) .

لدلالة التخصيص أثر في الخلاف النحوي ؛ إذ استند إليها بعض النحويين مخالفين لجمهورهم في وجوب المطابقة بين النعت ومنعوته في التعريف والتنكير ؛ فنتج عن ذلك تجويز العدول عن أصل المطابقة بين النعت والمنعوت من حيث التعيين – بأثر من دلالة التخصيص– إذ تقرّب النكرة من المعرفة ؛ فقد أجاز أبو حاتم السجستاني (الزجاجي، ١٤٠٣هـ، ص١١٥) وابن الطراوة(ينظر :أبو حيان،١٤١٨هـ،ج٤ص١٩٠٩، المرادي، ١٤٢٢هـ،ج٢ص٩٤٩، ابن عقيل،١٤٠٥هـ،ج٢ص (402وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف مختصًّا بالموصوف ؛ فقد استشهد السجستاني بقوله تعالى قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ الإخلاص : ١] معلِّلًا جواز ذلك بأنه لمّا "كان أحدٌ لم يوصف به غير الله صار معرفة "(الزجاجي،١٤٠٣هـ،ص١١٥) ولم يبلغ هذا الوصف ذلك المبلغ إلا من قبل قوة الاختصاص والذي ترتب عليها زيادة التخصيص وتقليل الشياع حتى أضحت النكرة كالمعرفة في التحديد، واستشهد ابن الطرواة بقول الشاعر :

فبتُّ كأنّي ساوَرَتْنِي ضَئيلَةٌ من الرُّقشِ في أَنْيابِها السمُّ ناقِعُ

إذ

(النابغة الذبياني ، د.ت ، ص٣٣) إذ وصف (السّمَّ) وهو معرفة بالنكرة (ناقع) لأنه خاصٌّ به .

-تجويز نعت مافيه (ال) الجنسية بالنكرة المخصصة ؛ " فإنه لقرب مسافته من التنكير يجوز نعتها حينئذ بالنكرة المخصوصة"(ابن الناظم،١٤٢٠هـ، ص٣٥١)،ويستشهد

النحويون(الرضي،١٣٩٥هـ، ج٢ص٣٠٠،ج٣ص٢٣٩، المرادي ،١٤٢٢هـ، ج٢ص٨٤٨، الأشموني،١٤١٩ه،ج٢ص٣١٨) على ذلك بقول الشاعر :

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسبُّني فمضيت ثمّتَ قلتُ لا يَعنيني

(البيت نسبه سيبويه إلى رجلٍ من بني سلول مولّد ؛ينظر : سيبويه،١٤٠٨ه،ج٣ص٢٤) إذ وصف (اللئيم) بالجملة (يسبني) وهو نكرة ؛ لإمكان قبول كلمة (اللئيم) المعرفة بلام الجنس للتخصيص .

-لدلالة التخصيص أثرٌ رئيسٌ في تحديد نوع المفعول المطلق في نحو: أحببت القراءة حبًّا جمًّا ؛ فهو مبيّنٌ للنوع بدلالة التخصيص المستفادة من النعت .

تسويغ الاستثناء من المصدر، نحو ما أحبُّ القراءة إلا حبًّا جمًّا ؛ فقد أتاحت لـ(إلا) إخراج المستثنى من المستثنى منه وجعلته جزءًا منه ؛ ولذا استُثني المصدر المؤكد من المعمولات التي يجوز فيها التفريغ و" تؤول قوله تعالى إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ الجاثية : من الآية "[32: أبو حيان،١٤١٨ه، ، الارتشاف، ج٣ ص١٥٠٢)، كأن يكون " ممّا حُذِفت فيه الصفة لفهم المعنى كأنّه قال: إنّ نَظنُّ إلاّ ظنّاً ضعيفاً " (ابن عصفور،١٤٠٠ه ، ج١ص .(397)

-اشتراط بعض النحويين لصحة إبدال النكرة من المعرفة أن تكون النكرة موصوفة؛ لأثر دلالة التخصيص في تمام المعنى ؛ ويعلل السهيلي ذلك بقوله:" وإلا لم يقع بها فائدة، ولا كانت بيانا لما قبلها "(السهيلي،١٤١٢ه، ص٢٣٢)، والبيان مستفاد من دلالة التخصيص إن كانت النكرة موصوفة لتتكون وظيفة البدل؛ يقول العكبري" لأن المعرفة أبْيَنُ من النكرة فإذا لم تصف النكرة انتقض غرض البدل وإذا وصفتها حصل بالصفة بيان لم يكن بالمعرفة" (العكبري،١٤١٦ه ، ج١ص٤١٢، ويُنسب هذا المذهب للكوفيين (المرادي ، ١٤٢٢ه، ،ج٢ص١٠٤٢)، وهو مذهب الأخفش؛ إذ قال في تحليله قوله تعالى فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَـٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَـٰدَتِهِمَا وَمَا ٱعْتَدَيْنَآ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٠٧﴾ [المائدة : من الآية ١٠٧] " لأنَّه حين قال {يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ} كان كأنه قد حدهما حتى صارا كالمعرفة في المعنى فقال {الأَوْلَيَانِ} فأجرى المعرفة عليهما بدلًا " (الأخفش،١٤١١ه، ج١ص٢٩٠، وقد اشتُهر عن الأخفش تجويزه وصف المعرفة للنكرة المخصصة بالوصف في هذه الآية؛ ينظر : المرادي ، ١٤٢٢ه، ج٢ص٩٤٩، ابن هشام، ١٩٨٥م، ص ٥٦١ ، الأشموني،١٤١٩ه، ج٢ص٣١٧،السيوطي،ج٥ص١٧٣)، وهو

ليس شرطًا عند جمهور النحويين (سيبويه،١٤٠٨هـ،ج٢ص٩ ، الفراء، د.ت، ج٢ص٣٨٢، المبرد، د.ت،ج٣ص٢٧١، ابن السراج،١٤١٧هـ،ج ٢ص٤٧ ، ابن يعيش،١٤٢٢هـ، ج٢ص٢٦٦)، على أن بعضًا منهم استحسنه ولم يجعله شرطًا؛ لأنّ البيان مرتبِطٌ بهما جميعًا(ابن يعيش،١٤٢٢هـ،ج٢ص٢٦٦) ، وفي ذلك إشارة إلى أثر دلالة التخصيص المستفادة من وصف النكرة في التركيب.

-تسويغ مجيء الحال من النكرة المخصصة بوصف كما في قوله تعالىوَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ (الأنبياء: من الآية :٥٠) ؛ إذ يجوز أن تكون الجملة حالًا من النكرة المخصصة (ذكْرٌ) ؛ لأنها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة (ابن هشام،1985 م، ص .(561)

-عدم جواز وقوع الجملة الطلبية صفةً ؛ لعدم إمكان حملها دلالة التخصيص كما في الجملة الخبرية ؛ يقول ابن يعيش في ذلك: "لأن الغرض من الصفة الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له، ليست لمشاركه في اسمه . والأمر والنهي والاستفهام ليست بأحوال ثابتة للمذكور يختص بها، إنما هو طلب واستعلام، لا اختصاص له بشخص دون شخص" (ابن يعيش،١٤٢٢هـ، ج٢ص٢٤٢) ، والجملة الخبرية – كما يقول ابن الناظم " معناها محصَّل، فيمكن أن تخصِّص المنعوت، ويحصل بها فائدة بخلاف الجملة الطلبية؛ فإنّها لا تدل على معنى محصَّل، فلا يمكن أن تخصِّص المنعوت ولا يحصل بها فائدة، فلا يصح النعت بها" (ابن الناظم،١٤٢٠هـ، ص.(353)

-عدم جواز وقوع ظرف الزمان صفةً لعدم إمكان حمله دلالة التخصيص كما في ظرف المكان ؛"لأن الغرض من الوصف تحلية الموصوف بحال تختص به من دون مشاركة في اسمه ليفصل منه، والزمان لا يختص بشخص دون شخص، فلا يحصل به فصل" (ابن يعيش،١٤٢٢هـ، ج٢ص٢٤٢) ، وإذا لم يكن له إمكان بالاختصاص بشخص دون شخص لم يتمكّن من حمل دلالة التخصيص .

-إمكان وصف الاسم بفعل ما هو بسببه ، وهو ما يُعرف بالنعت السببي ؛ يقول ابن يعيش: " ألا ترى أنك إذا قلت: "مررت برجل قائم أبوه، أو غلامه"، فقد تخصص وتميز من رجل ليس بهذه الصفة، كما إذا قلت: "مررت برجل قائم؟ " ولو قلت: "مررت برجل قائم عمرو أو ضارب زيد"، لم يحصل بذلك تخصيص، ولا تميز به من غيره، إذ ذلك ليس شيئا يخصه " (ابن يعيش،١٤٢٢هـ، ج٢ص٢٤٣-٢٤٤)

-التوطئة بالخبر أو الحال نحو: زيد رجل صالح ، ومنه قوله تعالى قَالُواْ ٱطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَۚ قَالَ طَـٰٓئِرُكُمْ عِندَ ٱللَّهِۖ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ ﴿٤٧﴾ النمل : من الآية ٤٧] وقوله تعالى وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى

عِوَجٍ لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ ﴿٢٨﴾ الزمر : ٢٧، ومن الآية ٢٨] (ابن هشام ، المغني،١٩٨٥م، ص ٧٦٤)، ودلالة التخصيص مكّنت النكرة من مساندة الموصوف قبلها في القيام بوظيفة الخبر أو الحال في مثل هذه التراكيب .

-غلبة الصفة على الاسم وجريها مجراه حتى يُستغى بها عن الموصوف ؛ يقول سيبويه:" وربَّما جرت الصفةُ في كلامهم مجرى الاسم، فإذا كان كذلك حَسُنَ. فمن ذلك: الأَبرقُ والأبطحُ وأَشباهُهما "(سيبويه،١٤٠٨هـ،ج١ص٢٢٨)، وقوة دلالة التخصيص أتاحت كثرة استعمال الصفة؛ إذ يبلغ اختصاص الصفة بالموصوف مبلغًا كبيرًا من التلازم بحيث يُستغنى بذكر الصفة عن ذكر الموصوف ؛ يقول الزمخشري في ذلك "وقد يبلغ من الظهور أنهم يطرحونه رأساً كقولهم الأجرع والأبطح والفارس والصاحب والأكبّ والأورق والأطلس "(الزمخشري، ١٩٩٣م، ص١٥٦) .

-تسويغ حذف الموصوف ؛ إذ يُشترط أن تكون الصفة خاصة بالموصوف (ابن عصفور، ١٤٠٠هـ ، ج١ص٥٩٤) " حتى يحصل العلم بالموصوف فمتى كانت الصفة عامة امتنع حذف الموصوف " (الزركشي،١٣٩١هـ ،ج٣ص١٥٤) ، وذلك لكون دلالة الصفة في الكلام من مظان الإطناب لا من مظان الإيجاز كما يقول ابن جني (ابن جني ، د.ت ،الخصائص ،ج٢ص٣٦٨) " وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه ، هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان ؛ ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل، لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أن الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك ، وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به، وكلّما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث" (ابن جني ، الخصائص، د.ت ،ج٢ص٣٦٨) ، و دلالة التخصيص تخرج الموصوف من دائرة الإبهام ، وبها يتحقق أحد شرطي حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ؛ إذ يُعلم جنس المنعوت باختصاص النعت به نحو: (مررت بكاتب) (المرادي،١٤٢٢هـ ، ج٢ص٩٦٥) ، وأنّ دلالة التخصيص مؤازرة لتحقّق الشرط الآخر لحذف الموصوف ، وهو صلاحية الصفة لمباشرة العامل ؛ فإذا ما قويت هذه الدلالة وأصبحت الصفة مختصّة بذلك الموصوف و" ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن ذكره فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه كقوله:

وعليهما مَسْرودَتانِ قضاهما داودُ أو صَنَعُ السَّوابِغِ تُبَّعُ"

إذ

(البيت لأبي ذؤيب الهذلي ؛ الهذليين ،١٣٨٥ هـ ، ج١ص١٩) ، (الزمخشري،١٩٩٣م،ص ٢٥٠)

-لدلالة التخصيص أثرٌ في ترتيب الصفات المتعددة ، فـ" الصفةُ العامَّةُ لا تأتي بعد الخاصة ؛ لا يقال رجلٌ فصيحٌ متكلِّمٌ بل متكلِّمٌ فصيحٌ "(السيوطي ، الإتقان،١٣٩٤هـ ، ج٣ص٢٣٥) وشدة التقييد هنا مترتبة على قوة دلالة التخصيص ، وقد كان ذلك مؤثرًا في التحليل النحوي والتوجيه الإعرابي أيضًا ؛ لأنهما يصدران عن المعنى؛ فإنه "أشكل على هذه قوله تعالى في إسماعيل: وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِسۡمَٰعِيلَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلۡوَعۡدِ وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا ٗ[مريم : من الآية :٥٤] وأجيب أنه حالٌ لا صفةٌ أي مرسَلًا في حال نبوته " (السيوطي، ١٣٩٤هـ، ، ج٣ص٢٣٥) .

ب- دلالة الإيضاح :

المقصود بالإيضاح كما يقول الرضي: " رفع الاشتراك الحاصل في المعارف، أعلامًا كانت أو لا، نحو: زيد العالم، والرجل الفاضل" (الرضي،١٣٩٥هـ، ج٢ص٢٨٨) أو كما "قيل: الإيضاح رفع الاحتمال في المعارف " (الأزهري،١٤٢١هـ،ج٢ص١٠٨)، وهو يؤدّي ما يؤدّيه التخصيص إلا أنه يكون في المعارف، والتخصيص يكون في النكرات؛ يقول ناظر الجيش: " ولا شك أن التعريف تخصيص، لكن النحاة في استعمالاتهم يجعلون التعريف قسيمًا للتخصيص" (ناظر الجيش،١٤٢٨هـ ،ج٧ص٣٣١٢) ، والمتكلم هو من يقدّر الحاجة إلى ذلك بحسب الموقف ، يقول سيبويه مشيرًا إلى استعانة المتكلم بهذه الدلالة في رفع اللبس عن المنعوت " وقد تقول: كان زيدٌ الطويلٌ منطلقاً، إذا خفت التباسَ الزيدَيْنِ" (سيبويه،١٤٠٨هـ،ج١ص٤٨) ، ويؤكّدُ على حاجة المتكلم إلى هذه الدلالة للإبانة عن مقصوده بقوله " قولك يا زيدُ الطويل، من قبل أنك قلت يا زيدُ وأنت تريد أن تقف عليه، ثم خِفْتَ أن لا يُعرف فنعته بالطويل" (سيبويه،١٤٠٨هـ،ج٢ص١٨٩)؛ فالصفة إذًا أسهمت في إنجاح عملية التواصل اللغوي ؛ إذ كان لها أثر واضح في رفع اللبس عند المخاطب، ويؤكد الجرجاني أيضًا على أهميتها في رفع اللبس بقوله " إذا وقعتِ الحاجةُ في العلم إلى الصفةِ كان الاحتياجُ إليها من أجل خِيفَةِ اللَّبس على المخاطَب ، تفسيرُ ذلك أنك إذا قلتَ جاءني زيدٌ الظريفُ فإنك إنما تحتاجُ إلى أن تصفَه بالظريفِ إذا كان فيمن يجيءُ إليك واحدٌ آخرُ يسمى زيداً. فأنت تَخْشى إنْ قلتَ : جاءني زيدٌ ولم تقل (الظريف) أنْ يلتبسَ على المخاطب فلا يدري : أهذا عنيتَ أم ذاك وإذا كان الغرضُ من ذكرِ الصفة إزالةَ اللبس والتبيين كان مُحالاً أن تكونَ غيرَ معلومةٍ عند المخاطب وغيرَ ثابتة ؛ لأنه يؤدي إلى أنْ تروم تبيينَ الشيءِ للمخاطب بوصفٍ هو لا يعلمُه في ذلك الشيء وذلك ما لا غايةَ وراءه في الفساد "(الجرجاني ، ١٤١٣هـ، ص٣٧٧)

ومن النظر في كلام النحويين عن دلالة النعت على الإيضاح سواء في باب النعت أم غيره من أبواب النحو يمكن الخلوص إلى آثارها التركيبية المتمثلة في الآتي :

-اقتضاء دلالة الإيضاح أن يكون المنعوت معرفة كما اقتضت دلالة التخصيص أن يكون المنعوت نكرة ؛ حتى تنعقد العلاقة السياقية بين النعت ومنعوته ؛ لأنّ الصفة – كما يقول الفارسي –: " ينبغي أن تكون على وفق الموصوف في المعنى . والنكرة تدلُّ على العموم والشياع، والمعرفة مخصوصة ؛ فمِن حيث لم يجز أن يكون الجميع واحداً والواحد جميعاً لم يجز أن يوصف كل واحد منهما إلا بما يلائمه وما هو وفقه " (الفارسي،١٣٨٩هـ، ص٢٥٧)، فالملاءمة بينهما أساس لانعقاد العلاقة بينهما وهي مفقودة والحالة هذه؛ إذ النكرة كالجمع في شيوعه والمعرفة كالمفرد في خصوصه، وانعقاد علاقة الوصف بينهما متعذرة للتناقض.

– امكان وصف المخصوص بالمدح أو الذم إذا كان معرفة ؛ إذ يؤدي وصفه بالمعرفة إلى ايضاحه، والإيضاح مناسب للتعميم الذي تفيده(أل) الجنسية (الصبان،١٤١٧هـ، ج٣ص٤٤)

-دلالة الإيضاح لها أثر كدلالة التخصيص في التوطئة بالخبر أو الصفة أو الحال نحو زيد الرجل الصالح ومررت بزيد الرجل الصالح، ومررت بزيد رجلًا صالحًا (ابن هشام ،١٩٨٥م، ص ٧٦٤)، على النحو الذي سبق بيانه في أثر دلالة التخصيص في التوطئة بالخبر أو الصفة أو الحال (ينظر ص : ١٤ من البحث)

-امتناع قطع الصفة إن كانت لزوال اشتراك عارض حتى وإن تحقق شرط القطع في كون المنعوت معلومًا لدى المخاطب ؛ يقول أبو حيان في معرض حديثه عن أحكام قطع النعت: " وإن كان المنعوت معلومًا عند المخاطب والصفة لزوال عارض اشتراك، فالإتباعُ نحو: مررت بزيد الأزرق " (أبو حيان،١٤١٨هـ،ج٤ص١٩٢٨) أي أنّ الإتباع واجب في هذه الحالة .

وباستعراض آثار دلالة التخصيص وآثار دلالة الإيضاح في ضوء ما سبق يتضح أن دلالة التخصيص أكثر أثرًا من دلالة الإيضاح، ولعل السبب في ذلك يعود إلى حاجة المنعوت إلى هذه الدلالة أكثر من حاجته إلى الإيضاح الذي يفيده نعت المعرفة، فالنكرة بحاجة إلى بيان تحقيقًا للغاية الأسمى من الاتصال اللغوي، وهي الإفادة بوضوح دون لبس، فدلالة التخصيص أكثر دلالات النعت استعمالاً، وأعلاها لقيام النعت بوظيفته في التركيب اللغوي؛ ولذا نجد من شروط النعت أن يكون مشتقًّا أو في تأويل المشتق، والمشتق كما هو معلوم وصف، وهو أدعى لتحمُّل دلالة التخصيص ، وكذلك نجد كثيرًا من القيود أو الاشتراطات في وصف النكرة حفاظًا على تأدية دلالة التخصيص لدورها في التركيب اللغوي، وهو ما لا نجده في المعرفة؛ فمن ذلك على سبيل المثال أنه "إذا كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتباع لأجل التخصيص، بخلاف ما إذا كان معرفة فإنه غني

عن التخصيص " (الأزهري،١٤٢١هـ، ج٢ص١٢٥) وأمّا المعرفة فقد لا تحتاج إلى بيان بالنعت ؛ ولذا أشار بعض النحويين إلى أن الأصل في النعت أن يكون للنكرة ؛ يقول ابن السراج " وأصل الصفة أن تقع للنكرةِ دون المعرفةِ، لأن المعرفةَ كان حقُّها أن تستغني بنفسها، وإنما عَرَضَ لها ضربٌ من التنكير فاحتيج إلى الصفة، فأما النكرات فهي المستحقة للصفات لتقرب من المعارف، وتقع بها حينئذٍ الفائدة"(ابن السراج،١٤١٧هـ، ج٢ص٢٣)، وإذا كان الأصل في النعت أن يكون في النكرات؛ فإن ثمّ أصلًا أخر يعضده في اللغة ، وهو أن النكرة هي الأصل، والمعرفة طارئة عليها؛ يقول سيبويه: " واعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّنا؛ لأنّ النكرة أولّ، ثم يَدْخلُ عليها ما تُعَرَّف به ؛ فمن ثَمّ أكثرُ الكلام ينصرف في النكرة " (سيبويه،١٤٠٨هـ،ج١ص٢٢)، وبذا لا غرابة أن يكون نعت النكرة أكثر من نعت المعرفة .

وبعد أن اتّضحت معالم هاتين الدلالتين الأصليتين للنعت، وهما دلالة التخصيص ودلالة الإيضاح وآثارهما التركيبية ينتقل الحديث إلى الدلالات الثانوية التي يفيدها النعت.

المبحث الثاني : الدلالات الثانوية للنعت :

يؤدِّي النعت دلالات ثانوية بعد أن تُؤدَّى إحدى الدلالتين الأصليتين بنعت قبله، أو أن يكون المنعوت لا يحتاج إلى تخصيص أو إيضاح ، ومدار ذلك على سياق الموقف؛ فالمتكلم هو من يقدّر حاجة المقام إلى تخصيص المنعوت أو إيضاحه أو عدم حاجته إلى ذلك، ثم يُنشئ بعد ذلك دلالات النعت الثانوية من مدح أو ذمّ ونحو ذلك وفق مقتضى الكلام؛ يقول ابن عصفور: " واعلم أَنَّه لا يجوز أَن يكون النعت للمدح ولا للذمِّ ولا للترحُّم إلا إذا كان المنعوت معلوماً نحو ما ذُكِر أَو مُنّزلاً منزلة المعلوم نحو: مررتُ برجلٍ عاقلٍ، إذا قدَّرت في نفسك أَنَّه لِعِظَم شأنه لا يحتاج إلى النعت بل هو معلوم وإن أتى باسم نكرة ، أَو كان الوصف الذي هو للمدح أَو للذم أَو الترحّم قد تقدَّمه وصفٌ آخر في معناه فيكون الأول إذ ذاك للتخصيص، والثاني على جهة المدح أَو الذم أَو الترحم نحو: مررت برجلٍ شجاعٍ وبَطلٍ؛ فـ(شجاع) إذ ذاك نعت أوّل على جهة التخصيص و(بطل) ثناء ومدحٌ له" (ابن عصفور،١٤٠٠هـ،ج١ص١٩٥)، وقد يغني المقام المنعوت عن الحاجة إلى التخصيص أو الإيضاح فيكون نعته دالًّا على المدح أو الذمّ أو الترحُّم دون أن يكون مسبوقًا بنعت دالٍّ على التخصيص أو الإيضاح ؛ يقول ابن الناظم" وكثيرًا ما يكون الاسم غنيًا عن الإيضاح، والتخصيص، فينعت لقصد المدح، نحو قوله تعالىبِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ (الفاتحة:١) أو الذم، نحو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) أو الترحم نحو: (مررت بأخيك المسكين) أو التوكيد، كقولك: (أمس الدابر لا يعود) ومنه قوله تعالى فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ

نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ الحاقة) " [13: ينظر : الفارسي ،١٤١٠هـ ،ج١ص٢٢٨، ابن الناظم،١٤٢٠هـ، ص٣٥٠-٣٥١) ، ونتناول فيما يأتي تلك الدلالات وآثارها التركيبية.

أ-دلالات التعظيم أو المدح أو الذم أو الترحُّم:

وتشترك هذه الدلالات في كثير من الأحكام ؛ ولذا ينتظم الحديث عنها فيما تشترك فيه مع الإبانة عمّا تنفرد به بعضها في موضعه ، وبادئ ذي بدء يمكن القول إن النعت يؤدي هذه الدلالات بما يأتي :

-استعمال صفات الله عزّ وجل نعوتًا؛ إذ تحمل معنى الثناء والتعظيم؛" فصفات الله عزَّ وجلَّ كلُّها ثناء عليه ومدْحٌ له مَدَحَ بها نفسَه، ونبَّه العبادَ عليها وتعبَّدهم بوصفِه بها؛ لأنه عزَّ وجلَّ ليس كمثله شيءٌ، ولا يحتاج إلى الصفات إيضاحًا كما يحتاج غيره، وبيانًا له من غيره؛ لأنه ليس كمثله شيء وإنما يُمدَح بصفاته ويُثنَى بها عليه "(الزجاجي، ١٤٠٦هـ، ص ٢٧٥).

-الصفات التي يحمل معناها المعجمي دلالات التعظيم أو المدح أو الذمّ أو الترحم وفق المقام الذي ترد فيه، نحو: أحمد شاعر مُجيد، وهو رجل مسكين؛ يقول السيرافي: " والذي يصيره مدحًا وثناءً أو شتمًا وتقبيحًا، قصدُ المتكلم به إلى ذلك، وربما قَصَدَ الإنسان بقوله: فلان فاضل شجاع إلى الهزءِ به، ويتبين ذلك في لفظه مِن مُحاوره، وهذا معروف في عادات كلام الناس " (السيرافي، ٢٠٠٨م، ج٢ ص٣٩٥).

والأثر التركيبي العام لهذه الدلالات هو إمكان القطع الإعرابي عن المنعوت؛ ممّا يجعل العلاقة الشكلية المتمثلة في التبعية الإعرابية منبتّةً بين النعت والمنعوت رعايةً للدلالة الجديدة التي يحملها النعت، وهنا تتبيّن رعاية اللغة للمعنى من خلال إثارة ذهن المخاطب وايقاظه بمخالفة التبعية الإعرابية ، وقد تناول النحويون – بدءًا بالخليل (الفراهيدي، ١٤٠٥، ص ٦١)

– دلالة النعت على المدح أو الذم والترحم مشيرين إلى أنه يُقطع عن تبعية منعوته في الإعراب، وقد قرن سيبويه التعظيم بالمدح وعقد لهما بابًا وذكَر لهما شواهد من القرآن الكريم ومن الشعر؛ يقول: " باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئتَ جعلتَه صفةً فجرى على الأول، وإن شئت قطعتَه فابتدأتَه، وذلك قولك: الحمدُ لله الحميدَ هو، والحمد لله أهلَ الحمد، والمُلك لله أهلَ المُلك. ولو ابتدأته فرفعتَه كان حسنًا، كما قال الأخطل:

نفسي فداءُ أميرِ المؤمنين إذا أبْدَى النواجذَ يومٌ باسلٌ ذكَرُ

الخائضُ الغمرَ والميمونُ طائرُه خليفةُ الله يُستسقى به المطر

(الأخطل، ١٤١٤هـ، ص ١٠٣ ، ١٠٤، ورواية صدر البيت فيه : "فهو فداء أمير المؤمنين إذا " بدلًا من "نفسي ") وأما الصفة فإن كثيرًا من العرب يجعلونه صفة، فيُتبعونه الأولَ، فيقولون: أهلِ الحمدِ والحميدِ هو، وكذلك الحمدُ لله أهلِه: إن شئت جررت، وإنْ شئت نصبت، وإن شئت ابتدأت ... وسمعنا بعض العرب يقول: (الحمد لله ربَّ العالمين)، فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية" (سيبويه، ١٤٠٨هـ،ج٢ص٦٢-٦٣)، وقد عقد سيبويه للذمّ أو الشتم بابًا أيضًا مبيّنًا أنه يجري مجرى التعظيم في قطع النعت عن منعوته ؛ فقال: " باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه ؛ تقول: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيث: لم يُرِدْ أن يكرّره ولا يعرّفَك شيئا تُنكره، ولكنه شتمه بذلك" (سيبويه،١٤٠٨هـ،ج٢ص٧٠) ، وأبان سيبويه عن الفرق الوظيفي بين دلالة الإيضاح أو التخصيص وبين هذه الدلالة ؛ فأشار في نصه السالف إلى أن المتكلم لا يريد أن يبيّن شيئًا يجهله المخاطب فالمنعوت واضح عنده، وإنما مقصوده الشتم ، وأكّد على ذلك في معرض تعليقه على شاهدٍ شعري قُطع فيه النعت لإفادة الشتم ؛ إذ قال " وقال عروة الصعاليك العبسي:

سقَوْني الخمرَ ثمَّ تَكنَّفوني عُداةَ الله من كَذِبٍ وزورِ

(عروة بن الورد ،١٤١٨هـ، ،ص ٦٣ ، وفيه " النسء " بدل "الخمر " وهما بمعنى واحد؛ ينظر : ابن منظور،١٤١٤هـ،(ن س أ)(إنما شتمهم بشيء قد استقرَّ عند المخاطَبين " (سيبويه،١٤٠٨هـ،ج٢ص٧٠) فكلمة (عداة) نعت لواو الجماعة ، وقطعَه إلى النصب لإفادة الشتم بعد أن استقرّ في علم المخاطبين ذلك المنعوت، ولو لم تستقرَّ هذه الصفة في عِلم المخاطبين ما أمكن قطعُها ، ويقول في تحليله لقول الشاعر :

ويَأوِيْ إلى نِسوةٍ عُطَّلٍ وشُعثاً مراضيعَ مِثْلِ السَّعالِى

" كأنه حيث قال: إلى نسوة عُطّل ، صِرنَ عنده ممن عُلم أنهن شُعثٌ، ولكنه ذكر ذلك تشنيعًا لهن وتشويهًا " (سيبويه،١٤٠٨هـ،ج٢ص٦٦) ، وأكّد المبرد على أثر كون دلالة المدح أو الذم مستقرة معلومة عن الموصوف في جواز القطع بقوله: " وإن لم يرد مدحًا ولا ذمًّا قد استقرَّ له فوجهُه النعت ، وقرأ بعض القراء: {فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ} (المبرد،١٤١٧هـ، الكامل في اللغة والأدب ،ج٣ص٣١) ؛ وهذه الدلالة لها أثر بالغ في تنوُّع الإمكانات التركيبية للنعت المقطوع ؛ يقول السيرافي في ذلك "هذا الباب في التعظيم والمدح، والباب الذي في الشتم والتقبيح يجريان مجرى واحدًا، والإعراب فيهما على طريق واحد، وفي كل واحد منهما ثلاثة أوجه:إمّا الصفة واتباع الثاني الأول...، وإمّا أن تنصبه بإضمار (أذكر)، وإمّا أن تستأنفه فترفعه بإضمار الابتداء" (السيرافي،٢٠٠٨م،ج٢ص٣٩٥)، ولا يقف هذا الأثر عند حدود اللفظ ؛ بل يستتبع غرَضًا بلاغيًّا تحمله هذه الدلالة ، والأثر اللفظي وهو قطع العلامة الإعرابية ومخالفتها لما قبلها

أمارةٌ على غرض مقصود ؛ يقول السعد" فإن قلت: ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يُقصد به من مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّمٍ؟ قلت: إنَّ في الافتنان لمخالفة الاعراب وغير المألوف زيادةَ تنبيهٍ، وإيقاظٍ للسامع وتحريكٍ من رغبته في الاستماع سيّما مع التزام حذف الفعل، أو المبتدأ، فإنه أدلُّ دليلٍ على الاهتمام " (يس ، ج٢ص١١٧) ، وقد أكَّد النحويون على هذا الغرض الدلالي، فذكروا أن هذا العدول عن وجه المطابقة الإعرابية مع المنعوت وتأويل النصب بـ(أعني) أو الرفع بتقدير مبتدأ محذوف أبلغ من الإتباع؛ ذلك أن هذه الصفة بدلًا من تبعيتها لموصوفها أصبحت بفضل هذه الدلالة تقوم مقام الاسم؛ يقول المبرد: " إنه إذا قال: جاءني عبدُ الله الفاسقَ الخبيثَ، فليس يقوله إلا وقد عرفه بالفسق والخبث؛ فنصبه أعني وما أشبهه من الأفعال، نحو أذكر، وهذا أبلغ في الذم، أن يقيم الصفة مقام الاسم، وكذلك المدح" (المبرد ،١٤١٧هـ ،ج٣ص٣٠) ، فالقطع ليس أثرًا شكليًّا فحسب، بل يحمل معه ذلك الغرض البلاغي المستمدَّ من دلالة المدح أو الذم التي يمكن تلمس أثرها البلاغي من خلال توجه الفعل إلى الصفة كما مر بنا أو من خلال عدِّ القطع يدل"على زيادة المدح والذمِّ؛لأنه يصير بذلك جملة مستقلة" (العكبري،١٤١٦هـ، ج ٤٠٧/١).

والقطع على الترحُّم يجري مجرى القطع في المدح والذمِّ أيضًا ؛ يقول الخليل: " والنصب بالترحُّم قَوْلهم مَرَرْت بِهِ الْمِسْكِين نصبت الْمِسْكِين على أَنَّك رَحمته وَقَالَ مهلهل :

وَلَقَد خبطْنَ بيُوتَ يشْكرَ خَبْطَةً أخوالَنا وهُمُ بَنو الْأَعْمَامِ

(المهلهل بن ربيعة ،د.ت،ص٧٧ ، وفيه " خبطتُ " بدلًا من " خبطْنَ ") نصب أخوالنا على الترحم" (الفراهيدي ، ١٤٠٥هـ، ص ٦٥)، وقد منع يونس القطع في النعت الدال على الترحم (ينظر: أبو حيان،١٤١٨هـ،ج٤ص١٩٢٦، السيوطي ، ١٤١٣هـ، ج٥ص١٨٢)، وينبه سيبويه إلى أن الترحم لا يكون بأي صفة بل يكون وفق سنن العرب في كلامها ؛ يقول: " ومن هذا الترحم، والترحُّم يكون بالمسكين والبائس ونحوِه، ولا يكون بكلِّ صفة ولا كلِّ اسم، ولكن ترحَّمْ بما ترحَّمُ به العرب" (سيبويه،١٤٠٨هـ،ج٢ص٧٥) ، وهنا يرمي سيبويه إلى ملحظ دقيق في الفرق بين دلالات التعظيم والمدح والذم وبين الترحم ؛ فدلالات التعظيم والمدح والذم ينطلق فيها المتكلم من كون هذه المعاني مشتهرةً على الموصوف فيوظِّفُها المتكلم في رفعة الممدوح أو خفضه ، وأمّا دلالة الترحم فهو ما يستشعره المتكلم من أثر نفسي تجاه المنعوت فيعبّر عن حالته النفسية على وفق ما ترحمت به العرب ؛ يقول السيرافي موضحًا الفرق بين هذه الدلالات: "مذهب الترحم على غير منهاج التعظيم والشتم، وذلك أن الاسم الذي يُعظَّم به، والاسم الذي يُشتَمُ به شيءٌ قد وجب للمعظَّم والمشتوم، وشُهِرا وعُرِفا به قبل التعظيم والشتم، فيذكرُه المعظِّم أو الشاتم على جهة الرفع منه والثناء، أو على

جهة الوضع منه والذمّ، والترحُّمُ إنما هو رقَّةٌ وتحنُّنٌ يلحق الذاكرَ على المذكور في حال ذكرِهِ إياه، رقَّةً عليه وتحنُّنًا" (السيرافي،٢٠٠٨م، ج٢ص٤٠٢) .

وإذا كانت دلالات المدح أو التعظيم تؤدى بألفاظ معينة كما سبق الحديث عنها في مطلع الحديث عن هذه الدلالات ، فإنّ النحويين يذكرون أيضًا أن دلالة النعت على المبالغة في المدح أو الذم تؤدَّى باستعمال بعض الألفاظ نعوتًا بطريقة مخصوصة ، مثل(كلّ) و(جدّ) و(حقّ) و(أيّ) تابعة للجنس (سيبويه،١٤٠٨هـ،ج٢ص١٢-١٣، ابن السراج،١٤١٧هـ،ج٢ص٢١، الزمخشري،١٩٩٣م، ص١٤٩، ابن يعيش،١٤٢٢هـ، ج٢ص٢٣٥، ابن مالك، ١٤١٠هـ،ج٣ص٣١٥، الرضي،١٣٩٥هـ،ج٢ص٢٩٢، الشاطبي،١٤٢٨هـ، ج٤ص٦٣٠، ابن عقيل ، ١٤٠٥هـ،ج٢ص٤١١) ؛ يقول سيبويه: " ومن الصفة: أنت الرجل كلُّ الرجل، ومررت بالرجل كلِّ الرجل. فإن قلت: هذا عبد الله كلُّ الرجل، أو هذا أخوك كلُّ الرجل، فليس في الحُسن كالألف واللام؛ لأنك إنما أردت بهذا الكلام هذا الرجل المبالغ في الكمال، ولم ترد أن تجعل كل الرجل شيئا تعرف به ما قبله وتبيّنُه للمخاطب، كقولك: هذا زيد. فإذا خفت أن يكون لم يُعرَف قلت: الطويل، ولكنك بنيت هذا الكلام على شيء قد أثبت معرفته، ثم أخبرت أنه مستكمِلٌ للخِصال، ومثل ذلك قولك: هذا العالِم حقُّ العالِم وهذا العالم كلُّ العالم، إنما أراد أنه مستحقٌ للمبالغة في العلم. فإذا قال هذا العالم جِدُّ العالم فإنما يريد معنى هذا عالِم جدا، أي هذا قد بلغ الغاية في العلم. فجرى هذا الباب في الألف واللام مجراه في النكرة إذا قلت: هذا رجلٌ كلُّ رجل، وهذا عالمٌ حقُّ عالم، وهذا عالمٌ جدُّ عالم " (سيبويه،١٤٠٨هـ،ج٢ص١٢-١٣)، فدلالة المبالغة في المدح أو الذم – كما ترى – مستمدة من استعمال ألفاظ معينة بطريقة تركيبية مخصوصة ؛ فقد"جاؤوا بهذه الألفاظ في صفات المدح والذم، والمراد بها المبالغة فيما تضمنه لفظ الموصوف " (ابن يعيش،ج٢ص٢٣٥) وهنا يتضح لنا أنّه يمكن القول إن هذه الدلالة التي يفيدها النعت تقوم على شروط أحدهما يتعلّق بتحديد ألفاظ لغوية معينة تؤدي هذه الوظيفة مثل: كلّ، جدّ، حقّ، وأيّ، والشرط الثاني إضافة هذه الألفاظ المخصوصة إلى معرفة أو نكرة ، وهذا الشرطان يتعلقان بلفظ النعت، ويُضاف إلى ذلك اشتراط أن يكون المنعوت معروفًا لدى المخاطب ، فلا يصح أن تُقصد دلالة المبالغة لشيء لم يثبت لدى المتكلم معرفة المخاطب به كما أشار إلى ذلك سيبويه في نصّه السالف ، كما يُشترط في منعوت هذه الألفاظ أن يكون ممّا يُمدح به أو يُذمُّ ؛ ولذا ذكر ابن السراج أنَّ " نحو مررت بزيدٍ كلِّ الرجل لم يجُز إلا ضعيفًا؛ لأنّ زيدًا اسمُ علمٍ ، وليس فيه معنى تقريظ ولا تخسيس " (ابن السراج،١٤١٧هـ،ج٢ص٢٢) بخلاف نحو : زيدٌ رجلٌ كلُّ رجل ، أو هو الرجل كلُّ الرجل ، ويقول الفارسي في ذلك إنه " قبح: (مررتُ بعبدِ الله كُلِّ الرجل) في المدح، لأن عبد الله ليس مما يمدح به، كما يمدح

بالرجل، لما يَدْخله من معنى الكمال والنَّفاذ " (الفارسي ،١٤١٠هـ ،ج١ص٢٢٩) ، وفي ضوء هذه الشروط جُعل النعت بها – مع أنها جامدة –قياسًا ؛ يقول الرضي متحدثًا عن ما يُنعت به من الجوامد: " فمن القياسي: كلّ، وجدّ، وحقّ، تابعة للجنس، مضافة إلى مثل متبوعها لفظ ومعنى، نحو: أنت الرجل كلُّ الرجل، وجدُّ الرجل، وحقُّ الرجل " (الرضي،١٣٩٥هـ،ج٢ص٢٩٢) ، وأضاف إلى هذه الألفاظ عددًا من التراكيب المستعملة نعتًا لإفادة المدح ، وهي : " ما شئت من كذا مقصورًا على نكرة، نحو قولك: جاءني رجلٌ ما شئت مِن رجلٍ و(ما) إما نكرة موصوفة بالجملة بعدها، أو موصولة، وهي خبر مبتدأ محذوف على الحالين، والجملة صفة للنكرة، أي: هو الذي شئته، أو هو شيء شئته، ويجوز أن تكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها" (الرضي،١٣٩٥هـ،ج٢ص٢٩٢) وأضاف الرضي أيضًا جملةً من الألفاظ المؤدِّية لهذا المعنى ؛ فقال: " وفي معنى قولك : رجلٌ ما شئت مِن رجلٍ: عندي رجلٌ شرعُك مِن رجلٍ ورجلان حسبُك مِن رجلين، ورجالٌ نهيُك أو نهاك أو كفيك مِن رجالٍ، ورجلٌ همُّك مِن رجلٍ، وهدُّك مِن رجلٍ، والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد أن المذكور هو المخصوص بالمدح من بين أقسام هذا الجنس ... ويجئ مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح والتعجب " (الرضي،١٣٩٥هـ،ج٢ص٢٩٣)

ومن الألفاظ التي يُنعت بها مؤدية دلالة المبالغة في المدح أو الذم لفظ الموصوف المكرَّر مضافًا إلى نحو : صدق أو سوء ؛ يقول الرضي: " ومن المقيس، أيضًا أن تُكرِّر الموصوف وتُضيفَه إلى نحو: صدق، وسوء نحو: عندي رجلٌ رجلُ صدقٍ، وحمارٌ حمارُ سوءٍ، والمراد بالصدق في مثل هذا المقام: الجودة، لا الصدق في الحديث ..."(الرضي،١٣٩٥هـ،ج٢ص٢٩٤، وينظر :الشاطبي،١٤٢٨هـ، ج٤ص٦٣٠) ومن النعت الدالِّ على المبالغة في المدح أو الذمِّ أيضًا النعتُ بالمصدر عند البصريين ، نحو : هو رجلٌ صومٌ ورجلٌ عدلٌ) ينظر : الرضي،١٣٩٥هـ،ج٢ص٢٩٥،أبو حيان،١٤١٨هـ،،ج٤ص١٩١٩) ، وهو على التأويل بالوصف عند الكوفيين (ابن عقيل، ١٤٠٥هـ،ج٢ص٤١١)، ومنه أيضًا النعت باسم جنس مشتهر له معنى من المعاني لاسم جنس آخر ، نحو : مررت برجلٍ أسدٍ (الرضي،١٣٩٥هـ،ج٢ص٢٩٥)

وتجدر الإشارة إلى لفظ (أيّ) الذي سبق الحديث عن استعماله نعتًا للدلالة على المبالغة في المدح أو الذمّ يُستعمل للتعظيم أيضًا ، مثل : مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ ؛ إذ سوّغت دلالة التفخيم والتعظيم التي يحملها هذا اللفظ الوصفَ به لكون هذه الدلالة ممّا يفيدها النعت ؛ يقول السهيلي:" فلمَّا ثبت هذا اللفظ في باب التفخيم والتعظيم للشيء قرُبَ من النعت والوصف، حتى أدخلوه في باب النعت، وأجروه في الإعراب ما قبله" (السهيلي،١٤١٢هـ،ص١٥٧) .

ويتضح لنا ممّا سبق أنَّ دلالة النعت على المدح أو الذمّ تتّخذ من اللغة ألفاظًا وتراكيب مخصوصة لتأدية هذا المعنى . وثمّة آثار تركيبية تتعلق بقطع النعت المراد به المدح أو الذم أو الترحم وما جرى مجراها أشار إليها النحويون في أثناء حديثهم عنها ، وهي :

-اقتضاء هذه الدلالات قبل إنشائها إيضاح المنعوت أو تخصيصه إن لم يكن معلومًا للمخاطب كما هو معلوم لدى المتكلم ،وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: " وزعم عيسى أنه سمع ذا الرمة يُنشد هذا البيت نصباً:

لقد حملتْ قيسُ بن عَيلانَ حربَها إذ على مستقلٍّ للنَّوائبِ والحربِ

أخاها إذا كانتْ عِضاضاً سما لَها إذ على كلِّ حالٍ مِنْ ذَلولٍ ومِنْ صَعْبِ

(ذو الرمة، ١٤٠٢هـ،ص ١٨٤٧ ، وفيه "غِضابًا " بدلًا من " عِضاضًا ") زعم الخليل أنَّ نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدِّث الناس ولا مَن تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناء وتعظيماً ونصبه على الفعل، كأنه قال: أذكرُ أهلَ ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنه فعلٌ لا يستعمل إظهارُه ") سيبويه،١٤٠٨هـ ،ج٢ص٦٥-٦٦، والمقصود نصب (أخاها) في البيت) ، وأضاف سيبويه أنَّ تنزيل المجهول منزلة المعلوم يجري هذا المجرى ؛ فقال:" وقد يجوز أن تقول: مررت بقومك الكرام، إذا جعلت المخاطَب كأنَّهُ قد عرَفَهم، كما قال مررت برجلٍ زيدٌ، فتُنزله منزلةَ مَنْ قال لك مَنْ هو وإن لم يتكلَّمْ به ، فكذلك هذا تُنزِّلُه هذه المنزلة وإنْ كان لم يعرفْهم")سيبويه،١٤٠٨هـج٢ص٧٠، وينظر :أبو حيان،١٤١٨هـ،ج٤ص١٩٢٧) ، وهذان النصان يشتملان على وصف دقيق لبناء التركيب النعتي المقطوع الذي يقوم على شرط محدد للبناء وهو أن يكون المنعوت معروفًا لدى المخاطب ، وهنا يتجلى أثر المخاطب وعلاقته بهذه الدلالات وما يترتب عليها من أثر في التركيب النعتي ، فللمخاطب أثر رئيس في إمكان القطع أو عدمه ؛ إذ يُشترط كما يقول الرضي: " أنْ يَعلَم السامعُ مِن اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلِّم، لأنه إنْ لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبيّنه ويميّزه، ولا قطع مع الحاجة " (الرضي،١٣٩٥هـ،ج٢ص٢٩٥) ، والعلة في ذلك تعود إلى سعي اللغة إلى تحقيق الغاية من عملية التواصل بين المتكلم والمخاطب ، وهي الإفادة بوضوح ، ولنا أن نتأمل حكمة اللغة في رعاية حاجة المخاطب إلى بيان النعت قبل قطعه عندما يكون النعت مستلزمًا لنعت آخر ؛ إذ يلزم إتباع النعت الأول غير المعلوم ويجوز قطع النعت الثاني الذي تجري عادة مستعمل اللغة على النعت به ؛ يقول الرضي في ذلك: " وكذلك إذا وصفت بوصف لا

يعرفه المخاطب، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر، فلك القطع في ذلك الثاني اللازم، نحو: مررت بالرجل العالم المبجل، فإن العلم في الأغلب مستلزم للتبجيل " (الرضي،١٣٩٥هـ،ج٢ص٢٩٥) ؛ " فتقول: مررتُ بزيدٍ الخَيَّاطِ الصالح الفاضل. فـ (الخَيَّاطُ) مثلاً لازمُ الإتباع ؛ لأنه مفتقر إليه في بيان المنعوت، ولك في (الصالح، والفاضل) الإتباعُ والقطعُ...؛لأنه لا يجري نعتُ المدح والذم والترحُّم إلا بعد معرفة صاحبه" (الشاطبي،١٤٢٨هـ، ج٤ص٦٧٤) .

-أن النعت المقطوع إذا كان لمجرد مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحم فهو لعامل محذوف كما اتضح في نصّ سيبويه السالف حين قال في تفسير التركيب: "فجعله ثناء وتعظيماً ونصبه على الفعل، كأنه قال: أذكرُ أهلَ ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنه فعلٌ لا يستعمل إظهارُه " (سيبويه ، ١٤٠٨هـ،ج٢ص٦٥-٦٦) وإذا رفع فهو خبر مبتدأ ملتزم الإضمار أيضًا (ابن مالك،ج١ص٣٦١) ، والحذف واجب عند إرادة مجرد المدح أو الذم أو الترحم كما أشرت آنفًا ، وإن كان لغيرهما من الدلالات - التي يجوز القطع فيها (يمتنع قطع النعت الدال على التأكيد ، وسيأتي الحديث عن ذلك في : ص٢٧ من البحث)- جاز ذكر المحذوف (ينظر:ابن هشام، د.ت،ج٣ص٢٨٦، الأزهري،١٤٢١هـ،ج٢ص١٢٦) ؛ ففي نحو : مررت بأحمد الشاعر ، يجوز قطع النعت (الشاعر) ودلالته الإيضاح ؛ فللقائل أن تقول : هو الشاعر ، أو أعني الشاعر .

-تجويز عطف بعض الصفات على بعض تنبيهًا على زيادة المدح والذم كقولك مررت بزيد الكريم والعاقل (العكبري، ١٤١٦هـ،ج١ص٤٠٨) .

-اشتراط أن تكون صفة التعظيم فيها مدح وثناء وأن يكون المعظّم مشتهرًا لدى المخاطب ؛ يقول سيبويه: "واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم، ولا كل صفة يحسن أن يعظَّم بها ، لو قلت: مررت بعبد الله أخيك صاحبَ الثياب أو البزّاز، لم يكن هذا مما يعظَّم به الرجل عند الناس ولا يفخَّم به. وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فأن تذكر رجلاً ليس بنبيهٍ عند الناس، ولا معروفٍ بالتعظيم ثم تعظِّمه كما تعظِّمُ النبيه ، وذلك قولك: مررت بعبد الله الصالح، فإن قلت مررت بقومك الكرام الصالحين ثم قلت المُطعِمين في المَحل، جاز ؛ لأنه إذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عُرف منهم ذلك، وجاز له أن يجعلهم كأنه قد عُلموا. فاستحسن من هذا ما استحسن العربُ، وأجِزْه كما أجازته "(سيبويه،١٤٠٨هـ،ج٢ص٦٩)، وعبارة سيبويه في ختام النصّ بما تحمله من حكم معياري في استحسان التركيب وتجويزه أو تخطئته تدلُّ على أثرٍ تركيبيٍّ لدلالة التعظيم .

-أن مقام التعظيم والمدح والذمّ من مظان حذف النعت لما يتوافر له من قرينة المقام والتنغيم والنبر؛ إذ ينبغي أن تتوافر قرينة دالة على النعت المحذوف مستمدة من سياق المقام أو

المقال حاملة في أعطافها ما يتضمَّنُ دلالة النعت بصورة جلية ؛ يقول ابن جني في ذلك: " وقد حُذفت الصفة ودلَّت الحال عليها ، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليلٌ، وهم يريدون: ليلٌ طويلٌ. وكأنَّ هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تُحسُّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحسُّ هذا من نفسك إذا تأمَّلته، وذلك أن تكون في مدْحِ إنسان والثناء عليه ، فتقول: كان والله رجلًا ، فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة، وتتمكَّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلًا فاضلًا أو شجاعًا أو كريمًا أو نحو ذلك، وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانًا، وتمكّن الصوت بإنسان وتفخَّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانًا سمحًا أو جوادًا أو نحو ذلك ، كذلك إن ذممتَه ووصفتَه بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانًا! وتزوي وجهك وتقطبه؛ فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا أو لحزًا أو مبخلًا أو نحو ذلك " (ابن جني، د.ت ،ج٢ص٣٧٢-٣٧٣) ، وابن جني في هذا النص النفيس يصوِّرُ لنا عناصر الحدث الكلامي التي تكفّلت بتضافرها جميعًا قرينةٌ دالَّةٌ على الصفة المحذوفة بما تحمله هذه الصفة من دلالات ، ومرّد ذلك إلى المتكلم الذي يستجمع إمكانته اللغوية للتعبير عن ذلك المحذوف ؛ فيستعين بالتنغيم والنبر الصوتي والتفخيم وبتعبير الوجه إيماءً إلى النعت المحذوف ، ولا شكّ أن ذلك المحذوف بما يحمله من هذه الدلالة الكاشفة عن غرض النعت يستحق أن يحشد له المتكلم إمكاناته لكي يتحقق الغرض من الاتصال اللغوي وهو الإفادة من دون لبس في موضع هو مظنّة للّبس بسبب حذف كلمة في الجملة تحمل غرضًا دلاليًّا؛ ولذا يعقّب ابن جني على هذا النصّ منبّهًا إلى أنه إن لم يتوافر في الحدث الكلامي ما يدلّ على الصفة المحذوفة فإن حذفها لا يجوز ؛ إذ يقول " فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة، فأمّا إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز ؛ ألا تراك لو قلت: وردنا البصرة فاجتزنا بالأُبُلَّة على رجل، أو رأينا بستانًا، وسكت لم تفد بذلك شيئًا؛ لأن هذا ونحوه مما لا يعرى منه ذلك المكان، وإنما المتوقع أن تصف من ذكرت أو ما ذكرت، فإن لم تفعل كلّفت علم ما لم تدلل عليه، وهذا لغو من الحديث وجور في التكليف " (ابن جني، د.ت ،ج٢ص٣٧١) ، وأشار الزركشي إلى أنّ حذف النعت "أكثر ما يرد للتفخيم والتعظيم في النكرات وكأن التنكير حينئذ علم عليه كقوله تعالى﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾ الكهف: من الآية:١٠٥]أي وزنًا نافعًا" (الزركشي،١٣٩١هـ،ج٣ص (155)

– تجويز مخالفة النعت للمنعوت في التعريف والتنكير عند بعض الكوفيين (ابن الأثير،١٤٢٠هـ،ج١ص٣١٥،الرضي،١٣٩٥هـ،ج٢ص٣٠٧ ، ٣٢٣ ،أبو حيان،١٤١٨هـ، ج٤ص١٩٠٨، السيوطي،١٤١٣هـ، ج٥ص١٧٣) إذ أجازوا وصف النكرة بالمعرفة إذا كانت

دالة على مدح أو ذمّ ، وجعلوا منه قوله تعالى وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِي جَمَعَ مَالٗا وَعَدَّدَهُۥ ۝٢ [الهمزة : ١-٢] ،فالاسم الموصول (الذي) وهو معرفة وُصف به النكرة (همزة)، ودلالة النعت على المدح أو الذمّ كانت مسوّغًا لدى بعض الكوفيين للاستثناء من القاعدة النحوية المشهورة في وجوب المطابقة بين النعت ومنعوته في التعريف والتنكير مع أنه غير خافٍ إمكان توجيه الاسم الموصول على البدل .

-جواز وصف الضمير إن دلّ النعت على الذم أو الترحم ، وقد مرّ بنا أن الضمير لا يوصف من قبل كونه لم يُضمر إلا بعد أن عرُف (ينظر : ص: ٦ من البحث)، ولمّا كان معروفًا لم يحتج إلى بيان بالنعت ، وجواز وصف الضمير هو استثناء من هذه القاعدة بأثرٍ من دلالة الذم أو الترحم ، نحو : مررت به المسكين ، ويُنسب جواز الوصف في هذه الحالة إلى الكسائي (أبو حيان،١٤١٨هـ، ، الارتشاف،ج٤ص١٩٣١،البغدادي،١٣٩٣هـ ،ج٦ص٣٥١) ، وهو على البدل عند غيره من النحويين أو على إضمار(هو)في حالة رفعه، أو فعل لنصبه(ينظر : سيبويه،١٤٠٨هج٢ص٧٥،أبوحيان،١٤١٨هـ،ج٤ص١٩٣١، الرضي،١٣٩٥هـ،ج٢ص٣٢٤،ج٣ص٣١٠) .

ب-دلالة التأكيد

يأتي النعت مفيدًا للتأكيد (ينظر: ابن جني، د.ت ، ج٢ص٢٦٩، ١٠٧/٣،الزمخشري،١٩٩٣م،ص١٤٩،ابن مالك،١٤١٠هـ،ج٣ص٣٠٧، ابن مالك،1402هـ ،ج٣ص١١٦٥، أبوحيان،ج٤ص١٩٢٦، السيوطي، ١٤١٣هـ، ج٥ص١٧١) ، نحو : أمس الدابر ؛ ومعناه " أنَّ مدلول الصفة استفيد ممَّا في الموصوف، فصار ذكرُه في الصفة كالتكرار؛ إذ ليس فيه زيادة معنى بخلاف قولك: (رجل ظريف)، ألا ترى أن الظرف لم يفهم من قولك: (رجل)" (ابن يعيش،١٤٢٢هـ،ج٢ص٢٣٤) ، فالمعنى الذي يفيده النعت في هذه الحالة معنى غير مؤسَّس، وهنا يلتقي النعت بالتوكيد الصناعي في عموم الدلالة إلا أن بينهما فرقًا لطيفًا أبان عنه الرضيّ بقوله: " وإنما يكون الوصف للتأكيد، إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحًا به بالتضمُّن نحو فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ الحاقة : من الآية :١٣] و۞ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ النحل : من الآية :٥١]، فإن كان ذلك المعنى المصرَّح به في المتبوع، شمولًا، أو إحاطةً، فالتابع تأكيد، لا صفة، نحو: الرجلان كلاهما والرجال كلهم ..." (الرضي،١٣٩٥هـ،ج٢ص٢٨٨) ، ولا يعني كونه معنى غير مؤسس أنه يقلُّ شأنًا عن غيره من المعاني التي يؤديها النعت ؛ فقد يكون استعماله مقتضًى للبلاغة ؛ ففي قوله تعالى

ٱثۡنَيۡنِۖ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ النحل : من الآية :٥١]" فإن (إلهين) للتثنية فاثنين بعده صفة مؤكِّدة للنهي عن الإشراك ، ولإفادة أن النهي عن (إلهين) إنما هو لمحض كونهما اثنين فقط لا لمعنى آخر من كونهما عاجزين أو غير ذلك ... فلو قيل (لا تتخذوا إلهين) فقط لتُوُهِّمَ أنه نهي عن اتخاذ جنسين آلهة وإن جاز أن يُتَّخذ من نوع واحد عددُ آلهة؛ ولهذا أكَّد بالوحدة قوله إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ النحل : من الآية :٥١] " (السيوطي،١٣٩٤هـ،ج٣ص٢٣٣-٢٣٤) ؛ فالنعت هنا أفاد التأكيد برفع الإيهام، ومن النعت المفيد للتأكيد أيضًا ، اشتقاق نعت الشيء من اسمه عند المبالغة فيه ، كقولهم: يَوم أيْوَم ولَيْل ألْيَل وصديق صدوق، وهو من سنن العرب (الثعالبي،١٤٢٢هـ،ص٢٦٤)، ويذكر النحويون أثرًا تركيبيًّا يترتّب على حمل النعت لدلالة التأكيد وهو عدم جواز قطعه (ابن مالك،1410 هـ،ج٣ص٣١٨، السيوطي،١٤١٣هـ ،ج٥ص١٨٢، الأشموني،١٤١٩هـ،ج٢ص٣٢٨) ؛ " لأنه يكون قطعًا للشئ عمَّا هو متصل به معنى ؛ لأن الموصوف في مثل ذلك نصٌّ في معنى الصفة دالٌّ عليه " (الرضي،١٣٩٥هـ،ج٢ص (322)

ج- دلالة التفصيل: وقد وضّحها سيبويه بقبول المنعوت للتبعيض ، نحو : مررتُ برجلينِ مُسلمٍ وكافر؛ يقول موضّحًا الفرق بينه وبين نحو : مررت برجل راكع وساجد : إنه " من قبل أنك تُبعِّض، كأنَّك قلت: أحدُهما كذا والآخر كذا، ومنهم كذا ، ومنهم كذا " (سيبويه،١٤٠٨هـ،ج١ص٤٣٣) ، وأشار إليها بعض النحويين خاصة المتأخرين (ابن مالك،١٤١٠هـ،ج٣ص٣٠٦،٣٤١، ابن عقيل،١٤٠٥هـ،ج٢ص٤٠١، السيوطي ،١٤١٣هـ،ج٥ص١٧١، الأشموني،١٤١٩هـ،ج٢ص٣١٧الصبان،١٤١٧هـ،ج٣ص٨٧) ، غير أنّ هذه الدلالة للنعت غير مسلَّم بها عند بعضهم ؛ فقد عدّها ناظر الجيش من قبيل دلالة البيان المستفاد من التخصيص؛ إذ قال: " وأمَّا التفصيل فلا يتحقق أيضًا ؛لأن النعت في نحو: مررت برجلين عربي وعجمي ، إنما هو للبيان، وكون أحد الرجلين متصفًا بوصف غير ما اتصف به الآخر لزم منه التفصيل فلم يسق النعت للتفصيل ولكن إنما فهم ذلك من التخالف بين الوصفين " (ناظر الجيش،١٤٢٨هـ ،ج٧ص٣٣١٣) ، والذي يبدو أن ما يُفهم من التخالف بين الوصفين هو مؤدَّى دلالة التفصيل ؛ فهو بيانٌ بتفصيل التخالف بين الوصفين ، ويتجلى أثر دلالة التفصيل في جواز إتباع النعت أو جعلِه بدلًا أوقطعه ؛ يقول سيبويه: " وتقول: مررت بأخوَيْك الطويلِ والقصيرِ، ومررتُ بأخوَيك الراكعِ والساجدِ، ففي هذا البدلُ، وفي هذا الصفةُ، وفيه الابتداءُ، كما كان ذلك في مررت برجلين صالحٍ وطالحٍ " (سيبويه،١٤٠٨هـ،ج٢ص٨، وينظر منه أيضا:ج١ص٤٣١)؛ وذلك مترتّب على إمكان التبعيض؛ ولذا امتنع هذا الجواز النحوي فيما لا يمكن تبعيضه؛ يقول سيبويه في ذلك: "

فأَمّا مررتُ برَجُلٍ راكعٍ وساجدٍ، ومررتُ برجلٍ رجلٍ صالحٍ، فليس الوجهُ فيه إلاّ الصفةَ، وليس هذا بمنزلة مررتُ برجلينِ مُسلمٍ وكافر ولا ما أشبهه، من قبل أنك تُبعِّض" (سيبويه،١٤٠٨هـ،ج١ص٤٣٣) .

د-دلالة التعميم: وقد ذكرها ابن مالك وبعض المتأخرين (ابن مالك،١٤١٠هـ،ج٣ص٣٠٦، الأزهري،١٤٢١هـ،ج٢ص١٠٩، الأشموني،١٤١٩هـ،ج٢ص٣١٧) نحو: إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين، ويحشر الناس الأولين والآخرين ، وذكر ناظر الجيش أن هذه الدلالة لا تتحقق؛" فالتعميم فيه إنما فهم من المنعوت؛ لأن عباده عام وكذا الناس أيضا والنعت تابع لمنعوته في عمومه وخصوصه فلم يكن للنعت مدخل إلى طائع وعاص وانقسام الناس إلى أولين وآخرين" (ناظر الجيش، ١٤٢٨هـ،ج٧ص٣٣١١) إلاّ أنّه يمكن القول إنّه لولا عقد العلاقة التركيبية بين ذلك النعت ومنعوته ما نشأت دلالة التعميم ، وأما أثر دلالة التعميم في التركيب فتتجلى في إمكان الاستغناء عن المنعوت؛ يقول ابن مالك: " واستغنى لزومًا عن موصوفات بصفاتها فجرت مجرى الجوامد، ويعرض مثل ذلك في قصد العموم، ويكتفى بنية النعت عن لفظه للعلم به " (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ج٣ ص٣٢٢) ، ومثَّل له قوله تعالى: ۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ [الأنعام: من الآية :٥٩] وقوله تعالى قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ ۚ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ [المائدة : من الآية :١٠٠] وقوله تعالى وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا [الكهف : من الآية :٤٩] وقولك: لا متحرك ولا ساكن إلا بقدر سابق (ابن مالك،١٤١٠هـ،ج٣ص٣٢٣-٣٢٤).

هـ-دلالة الإبهام: وقد ذكرها ابن مالك، ومثّل لها بنحو: تصدَّقْتُ بصدقةٍ كثيرةٍ أو قليلةٍ (ابن مالك، ١٤١٠هـ،ج٣ص٣٠٧)، وتبعه بعضهم (الأشموني،١٤١٩هـ،ج٢ص٣١٧)، ونقل الصبّان عن الدماميني أنه" ينبغي أن يُزاد الشكُّ ويُمثَّلَ له بمثالِ الإبهام إذا لم يعرف المتكلم حقيقة الأمر وكان شاكًّا" (الصبان، ١٤١٧هـ، ج٣ ص٨٧)، وعدّ ناظر الجيش معنى الإبهام " غير ظاهر؛ لأن الإبهام إنما فُهِمَ من حرف العطف الذي هو (أو)، والصفتان المعطوف إحداهما على الأخرى إنما هما للبيان ، ولكن قُصِدَ بذكْرِ (أو) بينهما إبهامُ الأمر على السامع" (ناظر الجيش،١٤٢٨هـ، ج٧ ص٣٣١٣).

ويمكن القول إنَّ من الأثر التركيبي لهذه الدلالات الثلاث (التفصيل والتعميم والإبهام) طريقة انشاء هذه المعاني ؛ إذ تُبنى على التركيب العطفي بين نعتين؛ ليتشكل بمجموع النعتين معنى التعميم أو التفصيل أو الإبهام بوساطة حرف العطف.

و-دلالة المقابلة: ذكر هذه الدلالة السيوطي (السيوطي،١٤١٣هـ، ج٥ ص١٧١)، وجعل منها نحو : الصلاة الوسطى، وهو عند غيره من النحويين من التخصيص(ابن مالك،١٤١٠هـ،ج٣ص٣٠٦، أبو حيان، ج٤ص١٩٠٧)؛ لأنّ المراد بالصلاة الجنس، والمعرف باللام الجنسية في حكم النكرة ؛ فالنعت للتخصيص الذي هو قسيم التعريف (ناظر الجيش،١٤٢٨هـ ،ج٧ص٣٣١٢) .

واتضح لنا في كثير ممّا سبق أنَّ للمقام أثرًا كبيرًا في تحديد هذه الدلالات، كما أن للخطاب بعامة أثرًا كبيرًا سواء تعلَّق ذلك الأثر بالمتكلم أم المخاطَب، وإذا كانت الحال كذلك فإنّه يمكن القول إنّه يصعب تحديد جميع دلالات النعت والإلمام بتفريعاتها؛ ذلك أنّ مُلابَسات المقام يصعب حدُّها ، وما ذُكر من دلالات سابقة ليست إلا دلالاتٍ كان لها أثرٌ نحويٌّ في التركيب؛ ولذا عُنِيَ النحويون باستنباطها وتقعيدها، وأمّا ما لم يكن له أثرٌ نحوي فلم يكن النحويون معنيين به؛ لعدم الحاجة إليه في ضبط أحكام النحو، وقد حاول بعض النحوين المتأخرين – مع ذلك – رصد ما لحظوه في مكنون التركيب، وهي محاولات قليلة، منها ما نقله الدماميني عن ابن الخباز " أن النعت يجيء لإعلام المخاطب بأن المتكلم عالمٌ بحال المنعوت، كقولك: جاء قاضي بلدك الكريم الفقيه إذا كان المخاطب يعلم اتصاف القاضي بذلك، ولم تقصد مجرد المدح، بل قصدت إعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف، وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لإفادة رفعة معناه نحو إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَۚ فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ المائدة: من الآية: ٤٤]، أجرى هذا الوصف على النبيين لإفادة عظم قدر الإسلام " (الصبان،١٤١٧هـ،ج٣ص٨٧)، ولو توجّهنا تلقاء كتب البلاغة والتفسير البلاغي لألفينا كثيرًا من دلالات النعت دون أن يكون لها أثر في التركيب وأحكامه النحوية ؛ ففي قوله تعالى – مثلًا –وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتَوۡاْ عَلَىٰ قَوۡمٖ يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡۚ قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ قَالَ إِنَّكُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ الأعراف : من الآية :١٣٨] وصف الأصنام بشبه الجملة (لهم)، ودلالة النعت هنا كما يقول ابن عاشور ناقلًا عن ابن عرفة " :

زيادة تشنيع بهم وتنبيه على جهلهم وغوايتهم في أنهم يعبدون ما هو ملك لهم فيجعلون مملوكهم إلههم) ابن عاشور،١٩٨٤م،ج٩ص (80)

وبعد استقصاء دلالات النعت وآثارها التركيبية في ضوء كلام النحويين يحسن بنا إلقاء الضوء على أثر تلك الدلالات في رتبة النعت في سياق الجملة ، وهنا تحسن الإشارة إلى ما مرّ بنا من كون النعت الدالِّ على التخصيص أو الإيضاح مقدَّمًا على ما سواه من النعوت الدالة على أيٍّ من الدلالات الثانوية، وسبق الحديث عن اشتراط وضوح النعت وبيانه قبل قطعه إن كان دالًّا على مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحّمٍ ، وأن النكرة إذا كانت محتاجة إلى تخصيص لم يجز قطعها إلا بعد أن تُبيّن ، وأن النعت لا يكون دالًّا على التعظيم إلا بعد أن يكون معلومًا، وكلُّ ذلك يقرر أولوية النعت الدالِّ على التخصيص أو الإيضاح، ويضاف إلى ذلك أنَّ مِن أثر دلالات النعت بإجمال تحديد رتبته بالنسبة إلى ما سواه من التوابع فقد بنى النحويون ترتيب التوابع على آثار دلالتها وطريقتها في السبك؛ فيُبدأ عند "اجتماع التوابع بالنعت؛ لأنه جزء من متبوعه، ثم بعطف البيان؛ لأنه جار مجراه ، ثم بالتوكيد؛ لأنه شبيه بعطف البيان في جريانه مجرى النعت، ثم بالبدل؛ لكونه تابعًا كلا تابعٍ ؛ لكونه كالمستقل، ثم بعطف النسق؛ لأنه تابع بواسطة، فيقال: مررت بأخيك الكريمِ محمدٍ نفسِهِ رجلٍ صالحٍ ورجلٍ آخرَ " (ابن مالك،1410هـ،ج٣ص٣٤٢، وينظر : الأشموني،١٤١٩هـ،ج٢ص٣١٦، السيوطي،١٤١٣هـ،ج٥ص (165، وقدّم بعضهم التوكيد على النعت ، ورأى بعضهم أنه ينبغي تقديم عطف البيان) السيوطي،١٤١٣هـ،ج٥ص١٦٦)، ومآل النظر في ذلك كلِّه إلى أثر الدلالة في رتبة اللفظ وألوية ذكره تبعًا للمعنى.

الخاتمة

وفي ختام هذه الرحلة انتهى البحث إلى جملة من النتائج أبرزها:

-أولى النحويون دلالات النعت عنايتهم ، وأبانوا عمَّا له أثر منها في أحكام النحو وقضاياه سواء في باب النعت أم غيره من أبواب النحو ممّا له علاقةٌ بتلك الدلالات، والدلالات التي تحدثوا عنها ممّا لحظوا أنّها ذوات أثرٍ في التركيب هي: التخصيص والإيضاح والتعظيم والمدح والذمُّ والترحُّم والتوكيد والتفصيل والتعميم والإبهام؛ فكان منهجهم واضحًا ومحدَّدًا بما يستتبع أثرًا تركيبيًّا من الدلالات ، ولم يلزموا أنفسهم بتتبُّع الدلالات غير المؤثِّرة في التركيب نحويًّا، وهي موكولة إلى السياق وملابساته ممّا يصعب حدُّها من دون حاجة إليها في أحكام النحو.

-دلالات النعت تحقِّقُ الغرض من الكلام، وهي استجابة لحاجة المخاطَبِ، والمتكلّمُ هو مَن يقدّر تلك الحاجة على وفق سياق الموقف .

– دلالات النعت – في مجملها – تقوم على مراعاة ما يحيط بالحدث الكلاميّ من حال المخاطَب وحال المتكلّمِ وموقف الخطاب والسياق اللغويّ.

–لا بدَّ للنعت أن يحمل دلالة من دلالاته تحقيقًا للغرض الأسمى من عملية التواصل اللغوي ، وهو الإفادة بوضوح من دون لبس ؛ فيحمل الدلالة الأصلية له وهي التخصيص أو الإيضاح ، أو إحدى دلالاته الثانوية كالمدح والذمّ ونحوهما إن كان معلومًا لدى المخاطب أو منزَّلًا منزلة المعلوم ، ولا يكون النعت خلوًا من هذه الدلالات جميعها وإلا لم تكن إليه حاجة .

–لبعض دلالات النعت أثر في تكوين أساليب لغوية مخصوصة ، كأسلوب المبالغة في المدح والتعظيم .

– تؤثِّر دلالات النعت في التركيب اللغوي؛ فقد بلغ أثرها الاستثناء من القاعدة النحوية ، كما في تجويز دلالة التخصيص الابتداء بالنكرة ، ومجيء النكرة مخصوصة بالمدح والذمّ ، وبلغ أثرها المنع للجواز النحوي مثل : منع وصف فاعل (نعم) أو (بئس) المحلَّى بـ(ال) بالصفة المخصِّصة عند الجمهور ، وكانت الدلالة حاكمةً في كثير من أحكام النعت ؛ إذ تتبدى شرطًا لحذف النعت أو المنعوت أو قطع النعت أو عطف الصفات ، وهي بذلك مؤثرة في بناء الأسلوب وتعدد أنماطه المشتملة على الحذف أو القطع أو العطف .

– الأصل الغالب في دلالات النعت أن تنسجم وتبعيته للمنعوت من حيث الشكل تبعًا للمعنى ؛ كدلالة التخصيص أو الإيضاح ، والتأكيد ، والتعميم والتفصيل والإبهام ، ولكنها تنتفي من حيث الشكل فقط في حالات القطع الإعرابي ، وذلك في دلالات المدح أو الذمّ أو الترحُّم، ويترتَّب عليها ثراءٌ في تنوُّع الخيارات التركيبية عند قطع النعت بين إتباع ورفع ونصب.

– نعت النكرة أكثر من نعت المعرفة من قبل كون النكرة تحتاج إلى بيان تحقيقًا لمقصد الإفادة؛ ولذا كانت دلالة التخصيص– لكونها تُؤَدَّى بنعت النكرة – أكثرَ دلالات النعت استعمالًا وأعظمها أثرها في التركيب.

والحمد لله أولًا وآخرًا ، وصلّى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

فهرس المصادر والمراجع

– ابن أبي سلمى ، زهير(١٤٠٠هـ/١٩٨٠م)شعر زهير ، صنعة الأعلم الشنتمري ، تحقيق: فخر الدين قباوة ، ط٣، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

– ابن الأثير ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد(١٤٢٠ هـ) البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين ، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

– ابن الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م) الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ، صيدا ، المكتبة العصرية .

– ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ،(١٤٢٠هـ/١٩٩٩م) أسرار العربية ، دار الأرقم بن أبي الأرقم .

– ابن الحاجب ، جمال الدين بن عثمان(١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م) الأمالي ، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة ، بيروت ، دار عمار، الأردن، دار الجيل .

– ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان (٢٠١٠ م) الكافية في علم النحو ، تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر ، ط١ ، القاهرة ، مكتبة الآداب .

– ابن السراج،أبو بكر محمد بن سهل ، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م) الأصول في النحو ،تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ،بيروت .

– ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين بن مالك (١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠ م)شرح ألفية ابن مالك ، ،تحقيق محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية.

– ابن الوراق ،أبو الحسن محمد بن عبد الله (١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م) علل النحو ، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش ، ط١، مكتبة الرشد ، الرياض .

– ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت) الخصائص، ط٤،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة .

– ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م) اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن ، ط٢، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ، بيروت .

– ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد،(١٩٨٤م) التحرير والتنوير ، الدار التونسية للنشر ، تونس .

– ابن عصفور ، أبو الحسن علي بن مؤمن شرح جمل الزجاجي(١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م) تحقيق د. صاحب أبو جناح ، ط١ ، جامعة الموصل ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر.

– ابن عقيل، بهاء الدين (١٤٠٥هـ/١٩٨٤م) المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق د. محمد كامل بركات، مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى .

– ابن فارس ، أحمد ، الصاحبي ، (د. ت) تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .

– ابن مالك ، محمد بن عبد الله (١٤١٠هـ/١٩٩٠م) شرح التسهيل ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ، ط١، مكتبة هجر .

– ابن مالك، محمد بن عبد الله(١٤٠٢ هـ /١٩٨٢ م) شرح الكافية الشافية ، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي ، ط١ ، مركز البحث العلمي ،جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

– ابن منظور ، محمد بن مكرم (١٤١٤ هـ) لسان العرب ، ط٣ ، دار صادر .

– ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (د.ت) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

– ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف(١٩٨٥م) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر ، دمشق .

– ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م) شرح المفصل ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إيميل بديع يعقوب، ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت .

– أبو العرفان ، محمد بن علي (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ضبطه وصحّحه إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت .

– أبو حيان ، محمد بن يوسف ،(١٤١٨هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. رجب عثمان محمد، ، ط١ ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م .

– أبو زيد ،عصام عبدالمنصف ،(جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ/مايو ٢٠١١م)التركيب النعتي في الفاصلة القرآنية ، دراسة للقيم الصوتية والوظائف الدلالية ، مجلة جامعة الطائف – الآداب والتربية ، المجلد الثاني ، العدد الخامس .

– الأخطل التغلبي ،غياث بن غوث (١٤١٤هـ/١٩٩٤م) ديوان الأخطل ،شرحه وصنَّف قوافيه وقدَّم له : مهدي محمد ناصر الدين ، ط٢، دار الكتب العلمية ، بيروت .

– الأخفش ،أبو الحسن المجاشع (١٤١١هـ/١٩٩٠م) معاني القرآن، تحقيق د. هدى محمود قراعة ، ط١، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

– الأزهري، خالد بن عبد الله (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م) شرح التصريح على التوضيح ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

– البغدادي ، عبد القادر بن عمر (١٣٩٣هـ) شرح أبيات مغني اللبيب ، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، ط٢، دار المأمون للتراث ،بيروت .

– الثعالبي ،أبو منصور عبد الملك بن محمد (١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م) فقه اللغة وسر العربية، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، ط١، إحياء التراث العربي .

– الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر (١٤١٣هـ – ١٩٩٢م) دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تحقيق محمود محمد شاكر أبو فهر، ط٣،مطبعة المدني بالقاهرة ، دار المدني بجدة .

– الرضي الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م) شرح كافية ابن الحاجب، تصحيح يوسف حسن عمر، ليبيا ، منشورات جامعة بنغازي .

– الرماني ، أبو الحسن علي بن عيسى (د.ت) رسالة الحدود ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، دار الفكر .

– الزجاجي ،أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي (١٤٠٣ هـ /١٩٨٣ م) مجالس العلماء ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط٢، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

– الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي ، (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦) اشتقاق أسماء الله ، تحقيق د. عبد الحسين المبارك ، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت .

– الزركشي ، أبو عبد الله بدر الدين محمد ،(١٣٩١هـ) البرهان في علوم القرآن ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت .

– الزمخشري،أبو القاسم محمود بن عمرو (١٩٩٣م) المفصل في صنعة الإعراب ، تحقيق د. علي بو ملحم، ط١،مكتبة الهلال ، بيروت .

– السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (١٤١٢ / ١٩٩٢ م) نتائج الفكر في النَّحو ،ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت.

– السيرافي ، أبو سعيد (١٤٠٨هـ /٢٠٠٨م) شرح كتاب سيبويه، تحقيق : أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية ،بيروت .

– السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م) الإتقان في علوم القرآن ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

– السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م(همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق وشرح لبعض أجزائه: الأستاذ عبدالسلام محمد هارون، الدكتور عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ، دار البحوث العلمية .

– الشاطبي،أبو إسحق إبراهيم بن موسى (١٤٢٨ هـ /٢٠٠٧ م) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين ، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

– العسكري ، أبو هلال الحسن بن عبد الله (د.ت)الفروق اللغوية ، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليدار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة .

– العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين(١٤١٦هـ ١٩٩٥م) اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق د. عبد الإله النبهان ، ط١، دار الفكر، دمشق .

– العلائي ، صلاح الدين أبو سعيد خليل(١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م) الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، تحقيق حسن موسى الشاعر ، ط١، دار البشير ، عمان .

– الفارسي ، الحسن بن أحمد (١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م) الإيضاح العضدي ، تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود ، ط١ ،جامعة الرياض ، السعودية .

– الفارسيّ، الحسن بن أحمد (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م) التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق : د. عوض بن حمد القوزي ، ط١، دار الكتب ، القاهرة .

– الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد(د. ت) معاني القرآن ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة .

– الفراهيدي، الخليل بن أحمد (١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م) الجمل في النحو ، تحقيق: فخر الدين قبادة ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

– الكفوي أبو البقاء ، أيوب بن موسى(د.ت) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تحقيق عدنان درويش – محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ،بيروت .

– المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م) الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٣، دار الفكر العربي ،القاهرة .

– المبرد، محمد بن يزيد (د. ت) المقتضب ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

– المرادي، أبومحمد بدر الدين(١٤٢٢هـ) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: د.عبد الرحمن علي سليمان، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي .

– النابغة الذبياني ، أبو أمامة زياد بن معاوية (د.ت)ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط٢ دار المعارف ، القاهرة .

– حسان، تمام حسان (١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م)اللغة العربية معناها ومبناها،ط٥،عالم الكتب،القاهرة .

– حسن ، عباس ، (د. ت) النحو الوافي ، ط١٥ ، دار المعارف.

– خضر ،السيد علي ، (أغسطس٢٠٠٠م) التركيب النعتي في العربية ،دراسة في القرآن والشعر ، مجلة كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، العدد٢٧.

– سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان ،(١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م) الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ،ط٣، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

– مجاهد ، عبدالكريم ، الدلالة اللغوية عند العرب ، دار الضياء ، الأردن .
– محمد ، سماح أنور آدم (١٤٣٩هـ/٢٠١٧م)الدلالة البيانية للنعت في القرآن الكريم ، رسالة ماجستير ، للطالبة : ، جامعة شاندي ، السودان .
– ناظر الجيش، محمد بن يوسف(١٤٢٨هـ) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين ، ط١ ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة .
–ابن الورد ، عروة بن الورد أمير الصعاليك ،(١٤١٨هـ/١٩٩٨م) ديوان عروة بن الورد أمير الصعاليك ، دراسة وشرح تحقيق : أسماء أبو بكر محمد ، منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
–ابن ربيعة ،مهلهل ، (د. ت) ديوان مهلهل بن ربيعة ، شرح وتقديم : طلال حرب ، الدار العالمية.
–الأشموني، علي بن محمد (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م) شرح ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان، الاشموني،بتصحيح: إبراهيم شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
–الصيمري،أبو محمد عبدالله بن علي (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)التبصرة والتذكرة ، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين،ط١، مركز النشر العلمي، جامعة أم القرى ،مكة المكرمة .
–الهُذليين ،(١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م)ديوان الهذليين ، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة .
–حماسة، محمد (١٩٩١م) التوابع في الجملة العربية، مكتبة الزهراء ،القاهرة .
–ذو الرمة ،غيلان بن عقبة (١٤٠٢ هـ /١٩٨٢ م (ديوان ذي الرُمَّة ، شرح أبي نصْر الباهلي ، تحقيق وتعليق: عبد القدّوس أبو صالح ،ط١، مؤسسة الإيمان ، بيروت .